الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

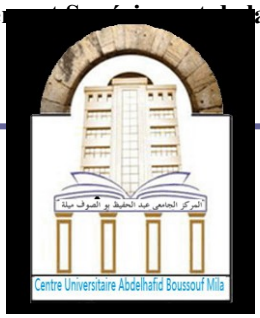

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف لميلة
معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

البعد التداولي في البلاغة العربية كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني أنموذجا

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: دراسات لغوية

التخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالبتين:
*- هدى مساعدي
* - أحلام جعيط

إشراف الأستاذة:
ظريفة ياسة

السنة الجامعية: **2017/2016**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

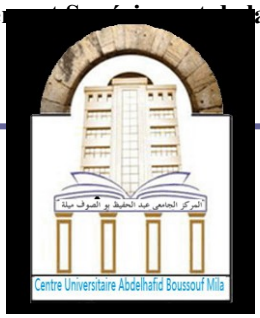

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف لميلة
معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

البعد التداولي في البلاغة العربية كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني أنموذجا

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: دراسات لغوية

التخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالبتين:
*- هدى مساعدي
* - أحلام جعيط

إشراف الأستاذة:
ظريفة ياسة

السنة الجامعية: **2017/2016**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد الله كثيرا على عظيم فضله،ووافر نعمته وعلى توفيقه لنا لإتمام هذا البحث،ونسأله مزيدا من التوفيق والنجاح بإذنه تعالى.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من مد يد العون وساهم في تذليل الصعوبات التي واجهتنا،أثناء كتابة هذا العمل.

ونخص بالشكر والثناء الأستاذة "ظريفة ياسة" على كل ما بذلته من وقت وجهد في توجيهنا وإرشادنا ،جعله الله في ميزان حسناتها.

وأخيرا نشكر سلفا أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على ماسيبذلونه من وقت وجهد في قراءة هذه الرسالة وتقويمها.

ونسأل الله التوفيق والسداد.

مقدمة

مقدمة:

ظهرت التداولية باعتبارها علما جديدا للتواصل في السبعينيات من القرن العشرين كـرد فعل على النظريات اللسانية (البنوية والتوليدية والتحويلية)، التي ركزت في دراستها على الجانب الشكلي للغة، وعزلتها عن السياق الإجتماعي، والثقافي و أهملت الظروف النفسية والإجتماعية لكل من (المتكلم والمخاطب)، وبالرغم من أنّها مبحث لساني جديد، فإن البحث فيها يمكن أن يؤرخ له منذ القدَم، حيث عرَّف علماء العرب في العصور القديمة فكرة التداولية بمفهومها العلمي الحديث، وناقشوها في كثير مما وصلنا من تراثهم، وإن لم يؤصلوا لمصطلح التداولية بلفظه، إلا أنهم تطرقوا إلى كل ما اهتمت به من مظاهر لغوية تنبثق من سياقات الاستعمال اللغوي، كما ترجموا لمباحث كثيرة متصلة بها في باب الخبر والإنشاء.

ومن هذا المنطلق ارتَأَيْنَا أن نجري قراءة وصفية تحليلية لمباحث التداولية عند (عبد القاهر الجرجاني) في كتابه "دلائل الإعجاز"، فكان عنوان بحثنا: " **البعد التداولي في البلاغة العربية "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني أنموذجا**"، وقد كان سبب اختيارنا لهذا الموضوع، أن البلاغة العربية غنية بالعديد من المفاهيم التي تواكب ما تدرسه التداولية المعاصرة، وأن التداولية تكاد تكون حكرا على الغربيين، واخترنا دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني بالذات لأن نظريته تواكب الدراسات اللغوية المعاصرة، محاولة منا الإسهام في إعطاء هذا التراث العربي حقه من الاهتمام والعناية.

فهدف هذا البحث هو محاولة عقد الصلة المعرفية بين ثقافتين متمثلتين في الفكر العربي والفكر الغربي، من خلال استثمار مباحث التداولية في قراءة الموروث اللساني العربي ومحاولة التأصيل لهذه المباحث في البلاغة العربية والوقوف على وجه الشبه بينهما، وبناءا على هذا حاولنا حصر بعض قضايا التداولية في كتاب "دلائل الإعجاز" من خلال الإجابة على مجموعة من الإشكاليات منها:

- ما مفهوم التداولية في الدراسات اللغوية الغربية، وما هو مفهومها في الدراسات التراثية؟ وما هي العلاقة بين البلاغة القديمة والتداولية الحديثة؟.

- هل يمكن أن تكون البلاغة القديمة تداولية في صميمها؟
- أين تتجاى التداولية عند (عبد القاهر الجرجاني) في كتابه "دلائل الإعجاز"؟
- هل يمكن فعلا إسقاط ما جاء به الغربيون من مصطلحات تداولية على تراثنا البلاغي؟
- هل يقتنع القارئ فعلا بأن البلاغة تداولية في صميمها؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها أخذ البحث مجموعة من الخطوات يمكن أن نلخصها في مقدمة ، وفصلين، وخاتمة . حيث تناول الفصل الأول المعنون: "بين التداولية و البلاغة العربية قراءة في النشأة والمفهوم" وتطرقنا فيه إلى: مفهوم التداولية لغة و اصطلاحا ، نشأة التداولية وتطورها ، علاقة التداولية بغيرها من العلوم اللغوية ، مباحث اللسانيات التداولية وأهميتها.

بالإضافة إلى: مفهوم البلاغة لغة و اصطلاحا ، وعلوم البلاغة عند عبد القاهر الجرجاني ووظيفة البلاغة و أهمية دراستها.

بينما تناول الفصل الثاني الموسوم : " ملامح الدرس التداولي في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني": تقديما موجزا لعبد القاهر الجرجاني و كتابه دلائل الإعجاز وتناولنا فيه أيضا تجليات الدرس التداولي في كتاب دلائل الإعجاز.

وبعد هذين الفصلين خلص البحث إلى خاتمة تناولنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها.

وقد فرضت هذه الخطة اتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمنا التحليل كأداة إجرائية كونه يتماشى ومتطلبات هذا الموضوع.

وقد استعنا في هذا كلّه بمجموعة من المراجع أهمها : كتاب دلائل الإعجاز (لعبد للقاهر لجرجاني)، وكتاب الإيضاح في علوم البلاغة (للقزويني)، والتداولية عند العلماء العرب (لمسعود صحراوي)، و أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر(لأحمد محمود نحلة)، وكتاب نظرية أفعال الكلام العامة (لأوستين).

ومن بين الصعوبات التي واجهتنا : صعوبة حصر المدونة نظرا لتشعب القضايا الواردة فيها إضافة إلى صعوبة منهج عبد القاهر الجرجاني.

وفي ختام هذه الدراسة، يطيب لنا أن نتقدم إلى الأستاذة المشرفة بالشكر ونعبر لها عن الامتنان على ما قدمته من جهد وافر في قراءة هذه الرسالة وتقويمها وتعديلها إلى أن خرجت بهذه الصورة، والشكل النهائيين كما نتقدم بالشكر مسبقا إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، الذي نتمنى أن يكون في مستوى تطلعات البحث العلمي.

والله ولي التوفيق.

الفصل الأول

بين التداولية والبلاغة العربية قراءة في النشأة والمفهوم

الفصل الأول : بين التداولية والبلاغة العربية قراءة في النشأة والمفهوم

المبحث الأول: الجهاز المفاهيمي للتداولية

1/ مفهوم التّداوليّة

2/ نشأة التداولية وتطورها

3/ علاقة التداولية بغيرها من العلوم الأخرى

4/ مباحث اللسانيات التداولية:

5/ أهمية اللسانيات التداولية

المبحث الثاني: البلاغة المفهوم والنشأة

1/ مفهوم البلاغة:

2/ علوم البلاغة عند عبد القاهر الجرجاني

3/ وظيفة البلاغة وأهمية دراستها

المبحث الأول: الجهاز المفاهيمي للتداولية

1/ مفهوم التّداوليّة:

1-1 عند الغرب:

1-1-1 لغة:

يعود مصطلح التداولية في أصله الأجنبي (Pragmatique) إلى الكلمة اللاتينية (Pragmaticus) والتي استعملت عام 1440م، وهي مبنية على الجذر اللغوي (Pragma) ومعناه الفعل (Action)، ثم صارت بفعل اللاحقة تطلق على كل ماله نسبة إلى الفعل أو التحقق العلمي. وقد استعمل هذا المصطلح بعد ذلك في فرنسا في مجال الدراسات القانونية وبالتحديد في عبارة (Pragmatique Santion) وتعني المرسوم أو المنشور.[1]

كما يقترن بهذا المصطلح في الفرنسية معنيان رئيسان هما: "محسوس" و "ملائم للحقيقة"، أما في اللغة الإنجليزية فإن كلمة (Pragmatic) تدل في الغالب على ماله علاقة بالأعمال والوقائع الحقيقية.[2]

1-1-2 اصطلاحا:

أسندت للتداولية تعريفات عديدة يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

يرجع أقدم تعريف لها إلى (شارل موريس) " charles morris" سنة 1938م وهي في نظره جزء من السميائية تهتم بدراسة علاقة العلامات بمستعمليها[3]، فالتداولية من منظوره تحمل مفهوما سميائيا، حيث حصرها في استعمال الرموز والإشارات بين الأفراد المؤولين لها.

أما (آن ماري دبير) "Anne Marrie Diller" و(ريكاناتي("François Récanati" فقد عرفا التداولية بأنها "تمثل دراسة تهتم باللغة في الخطاب وتنظر في الوسميات الخاصة به، قصد

---

[1] ينظر: نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والإجراء، بيت الحكمة، العلمة ، الجزائر، ط 1 2009، ص 18.

[2] ينظر: عبد الحليم بن عيسى: المرجعية اللغوية في النظرية التداولية، دورية فصلية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، جامعة وهران، الجزائر، ع 1، 2008، ص(9-10).

[3] ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، 1986، ص 8.

تأكيد طابعه التخاطبي" [1] ؛أي أنها تعنى بدراسة اللغة في الاستعمال، كما تسعى إلى الكشف عن المقدرة الإبلاغية التي تحققها العبارة اللغوية.

وهي عند (أوستين) "Austin" "جزء من علم أعم هو دراسة التعامل اللغوي من حيث هو جزء من التعامل الاجتماعي، وبهذا المفهوم ينتقل باللغة من مستواها اللغوي إلى مستوى آخر وهو المستوى الاجتماعي في نطاق التأثير والتأثر"[2]، فالتداولية حسب هذا القول تعني دراسة اللغة في إطارها الاجتماعي بالكشف عن الشروط والمعطيات التي تسهم في إنتاج الفعل اللغوي من جهة كما تبحث في فاعليته وما يحدثه من تأثير من جهة أخرى.

أما (فرانسيس جاك) "Francis Jackes" فقد عرف التداولية من خلال موضوع بحثها إذ يقول: "تتطرق التداولية إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معاً"[3] أي أنها تخصص يتناول اللغة بعدها ظاهرة تبليغية واجتماعية في الوقت نفسه.

وهناك من ذهب إلى تعريف التداولية بأنها "محاولة الإجابة عن أسئلة تطرح نفسها على البحث العلمي، ولم تجب عليها المناهج الكثيرة"[4]، فالتداولية تسعى للإجابة عن بعض الأسئلة من قبيل: "ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ " " من يتكلم ومع من؟ من يتكلم ولأجل من؟" كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنا نريد قوله"[5] وغيرها من الأسئلة التي حاول الباحثون أن يثيروها ويجيبوا عنها

2-1 عند العرب:

2-1-1 لغة:

يرجع مصطلح التداولية إلى الجذر اللغوي (دَوَلَ)، جاء في "مقاييس اللغة": "الدال والواو واللام أصلان: أحدهما يدل على تحول شيء من مكان إلى مكان، والآخر يدل على ضعف

[1] فليب بلانشيه: التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر حباشة، دار الحوار، سوريا، ط 1،2007،ص(18-19)

[2] عبد الحليم بن عيسى: المرجعية اللغوية في النظرية التداولية، ص 11.

[3] فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 8.

[4] عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط 1 2004، ص 23.

[5] عبد الهادي بن ظافر الشهيري:استراتيجيات الخطاب، ص (23-24).

واسترخاء. أما الأول فقال أهل اللغة: انْدال القومُ، إذا تحوَّلوا من مكانٍ إلى مكانٍ ومن هذا الباب تداول القومُ الشيءَ بينهم: إذا صار من بعضهم إلى بعض،﴾...﴿. وأما الأصل الآخر فالدَّوِيلُ من النبَتِ: ما يبس لِعَامِه، قال أبو زيد: دَال الثَّوْبُ يَدُولُ، إذا بُلِيَ، وقد جعله وُدُّهُ يَدُول: أي يُبْلِّي، ومن هذا الباب" انْدَال بَطْنُه أي استرخى".[1]

وورد في "أساس البلاغة": "دَالَت له الدَّولة"، ودالت الأيُّام بكذَا، وأدَالَ الله بني فلان من عدوّهم: جعل الكرّة لهم عليه، واستَدَل الأيَّامَ: استعطفها"[2].

وأما (ابن منظور) فيقول في هذا الباب: "تداولنا الأمر"، ﴾...﴿ و"دالت الأيام"، أي دارت والله يداولها بين الناس وتداولته الأيدي، أخذته هذه مرة وهذه مرة، وتداولنا العمل والأمر بيننا بمعنى تعاورنا، فعمل هذا مرة وهذا مرة".[3]

تجمع المعاجم السابق ذكرها على أن الجذر اللّغوي (دوَلَ) لا يخرج في دلالته على معنى التحول والانتقال من مكان إلى آخر، ومن حال إلى حال.

وقد ورد ذكر هذا المصطلح في القرآن الكريم بهذا المعنى، قال الله تعالى: « **مَّا أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاء مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**» (سورة الحشر 07).

وقال أيضا:« **وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ** » (سورة آل عمران 140).

2-2-1- اصطلاحا:

ذكرنا سابقا أن أول من استعمل مصطلح التداولية عند الغرب هو الفيلسوف (تشارل موريس) أما بالنسبة لظهور هذا المصطلح في اللغة العربية فيعود إلى الأستاذ (طه عبد الرحمان) ، الذي استعمله لأول مرة في كتابه "في أصول الحوار وتجديد علم الكلام" سنة 1970م، وقد عبر عن

---

[1] ابن فارس (أبو الحسن أحمد): معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط 2، مج 2، 1991 ص(314-315).

[2] الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر): أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط 1، ج 1، 1998، ص 303.

[3] ابن منظور (محمد بن مكرم الإفريقي المصري): لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 1، ج 11، ص 252-253.

ذلك بقوله: "وقع اختيارنا منذ 1970م على مصطلح "التداوليات" مقابلا للمصطلح الغربي "براغماتيقا" لأنه يوفي المطلوب حقه باعتبار دلالته على معنيي "الاستعمال"و"التفاعل" معاً"[1]،والملاحظ في هذا القول أنه استعمل مصطلح التداولية بصيغة الجمع (التداوليات) وفي هذا الصدد ينبغي علينا أن نشير إلى أن هذا المصطلح وضعت له عدة تسميات في اللغة العربية، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تعدد التعريفات الخاصة بهذا المصطلح في حد ذاته، وقد عبر عن ذلك أحد الباحثين بقوله: "تعددت تعريفات التداولية وكان لهذا التعدد أثره في ترجمة المصطلح إلى اللغة العربية، فقد ترجم إلى الذرائعية، والمقصدية، والمقامية، والتداولية "[2]

وزيادة على ذلك فهناك من ترجم مصطلح(Pragmatics) بـ "علم التخاطب"[3]،في حين اقترح (عبد الرحمان الحاج صالح) مصطلح "الاستعمال"[4]،مقابلا لمصطلح (Pragmatics).

لكن رغم ذلك يبقى مصطلح التداولية هو الشائع في اللغة العربية وهذا ما عبر عنه (محمود أحمد نحلة) بقوله: "التداولية أكثرها شيوعا، وأقربها إلى طبيعة البحث فيها، إذ هو منظور فيه إلى (تداول(اللغة بين المتكلم والمخاطب الذي يدل على التفاعل الحي بينها في استعمال اللغة"[5]، وقد وصفه (الجيلالي دلاش(بالخفة والسلاسة.[6]

قبل التطرق إلى مفهوم التداولية في الدرس اللساني العربي، تجدر بنا الإشارة إلى أن التداولية هي الترجمة العربية لكل من المصطلح الانجليزي "Pragmatics" والمصطلح الفرنسي "La

[1] طه عبد الرحمان: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط 2، 2000، ص 28.

[2] محمود أحمد نحلة: الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر، في اللغة والأدب، إعداد وتقديم: محمود مصطفى أبو شوارب، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ط 1، 2004، ص 203

[3] محمد محمد يونس علي: مقدمة في علم التخاطب والدلالة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي ليبيا، ط 1، 2004 ص،من المقدمة (بدون ترقيم).

[4] الطاهر لوصيف: التداولية اللسانية، مجلة اللغة والأدب، ملتقى علم النص، قسم اللغة العربية وأدابها، جامعة الجزائر، ع 17 جانفي، 2006، ص 09.

[5] محمود أحد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة، 2002، ص 203.

[6] ينظر: الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجزائر، 1992 ص 01.

Pragmatique" وليس ترجمة للمصطلح الفرنسي "Le Pragmatisme" لأن هذا الأخير يعني الفلسفة النفعية الذرائعية، أما الأول فيراد به هذا العلم التواصلي الجديد[1].

وقد تنوعت وتعددت تعاريفات الدارسين العرب للتداولية، ومن بينها ما يلي:

التداولية اتجاه لساني يهتم بدراسة أثر التفاعل التخاطبي أثناء العملية التواصلية، كما تعنى بدراسة جميع المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة بالتلفظ (اعتقادات المتكلم ومقاصده، الظروف الخارجية المحيطة بالحدث اللغوي، أثر النص الكلامي...) [2].

وعرفت أيضا بأنها "تعنى بالشروط والقواعد الملائمة بين أفعال القول ومقتضيات المواقف الخاصة به، أي العلاقة بين النص والسياق"[3]، فهي تهتم بدراسة العلاقة القائمة بين اللغة والسياق الذي وردت فيه، من خلال الكشف عن الشروط والمعطيات التي تسهم في إنتاج الفعل اللغوي.

وهي "تخصص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم، كما يعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث"[4]؛وهي بهذا تعنى بكل ما يتصل بالعمل التخاطبي لضمان التواصل.

ومن بين المهتمين أيضا بالمنهج التداولي الدكتور (أحمد المتوكل) ففي سنة 1985 ظهر مؤلفا له، تناول فيه الوظائف التداولية وقد عُدَ هذا الأخير إنجازا تداوليا هاما أسهم في إثراء الدرس التداولي العربي.

وكذلك (مسعود صحراوي) الذي شرح مفهوم التداولية بشيء من التبسيط وقربه أكثر إلى الأذهان، فالتداولية عنده تعني الاستعمال الحقيقي للغة، وعبّر عن ذلك بقوله "علم جديد للتواصل، يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال"[5].

---

[1] ينظر مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط 1، 2005، ص 15.

[2] ينظر: عبد الحميد السيد : دراسات في اللسانيات العربية (بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والدلالية)، دار الحامد، عمان، الأردن، 2003، ص (120،119).

[3] صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، مكتبة لبنان شرون، لونجان،مصر، ط 1، 1996، ص(24-25).

[4] الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية ، ص 01.

[5] مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب، ص 17.

رغم تعدد وتنوع تعريفات التداولية إلا أن معظمها تصب في قالب واحد وهو "دراسة اللغة في الاستعمال in use أو في التواصل in interaction"[1].

2/ نشأة التداولية وتطورها:

لم تنشأ التداولية من تلقاء نفسها، بل لها مصادر انبثقت منها، ومهدت الطريق لظهورها ونشأتها، فالتداولية لها مواضيع عديدة، ولكل موضوع منها مصدر، فالأفعال الكلامية مثلا: مفهوم تداولي منبعه الرئيس "الفلسفة التحليلية" ويعود أصل "نظرية المحادثة" إلى فلسفة (بول غرايس)، أما نظرية الملاءمة فقد ولدت من رحم علم النفس.[2]

وبما أن الفلسفة التحليلية هي الجذر الرئيس الذي نبتت منه التداولية فيلزمنا المقام التعريف بهذا التيار الفلسفي الذي تعود نشأته إلى العقد الثاني من القرن العشرين على يد الفيلسوف الألماني (غوتلوب فريجة) فقد ترجم (أوستين) كتابه "أسس الحساب" وانتفع منه وتتمثل أعمال (فريجه) في التحليلات التي أجراها على العبارات اللغوية فقد ميز بين مقولتين تختلفان في المعنى والوظيفة وهما: اسم العلم، والاسم المحمول [3] ويعتبرهما عماد القضية الحملية.

وأما جديد (فريجه) هو رؤيته للدلالة إذ تقول (فرانسواز أرمينكو): "كما أن لفريج كذلك تأثيره الحاسم في نمو الدلالة وذلك من خلال مبدأين نطلق على الأول تصاعد السياقية (بمعنى السياق اللساني الكامل) وعلى المبدأ الثاني تصاعد الحقيقة –المشروطية- إذ يقوم معنى الجمل على مفهوم شروط الحقيقة، فالإلمام بمعنى ما يقتضي معرفة الشروط التي يجب توفرها حتى تكون حقيقة"[4]

ونشير إلى أن فريجيه ربط بين مفهومين تداوليين هما: الإحالة والإقتضاء[5]

وانقسمت الفلسفة التحليلية إلى ثلاثة فروع هي:

1- الوضعانية المنطقية: Positivisme logique: بزعامة كارناب رودولف.

---

[1] محمود أحمد نحلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 14.

[2] ينظر: مسعود وصحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص 17.

[3] المرجع نفسه، صفحة نفسها.

[4] فرنسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 21.

[5] مسعود صحراوي: التداولية عند علماء العرب، ص 20.

2-الظاهراتية اللغوية: Phénomologie du langage بزعامة أدموند هوسلر.

ج- فلسفة اللغة العادية: Phénomologie langage ordinare بزعامة لودفيع فيتغنشتاين.

ومن هذه التسميات الثلاثة نلاحظ أن التيار الفلسفي الأول اهتم باللغات الصورية المصطنعة، واتخذها بديلاً عن اللغات الطبيعية وبهذا تكون قد أقصت الوظيفة الأساسية للغة، وهي القدرة على التواصل، وأما التيار الظاهراتي فقد انغمس في البحث عن أطر فكرية خارج اللغة فهي تجريدية لأنها توصف فقط أعمال الفكر، لا علاقة لها بالاستعمال اللغوي ولا بظروف استخدامه، ولا أصول المتخاطبين، ولا الاهتمام بالمقام، والملابسات المحيطة بالمواقف الكلامية ولا أغراضهم القصدية التواصلية لذلك تخرج من دائرة اهتمام التداولية ولا تخدمها بشيء، ويستثني (مسعود صحراوي) "مبدأ القصدية" الذي استثمره (أوستين) و (سيرل) في أعمالهما اللغوية. [1]

إذن لم يبق إلا القسم الأخير وهو تيار فلسفة اللغة العادية، وقد شاع عنها بين اللسانيين بأنها الوريث الشرعي، الذي انبعث منه فكرة الأفعال الكلامية، فقد أحيا(أوستين) تراث (فيتغنشتاين) وصار من أهم الدراسات اللسانية المعاصرة، كما أسهم في تطويره ويتمثل ذلك في كتابه المشهور الذي جمع محاضراته "كيف ننجز الأشياء بالكلام" فقد تأثر (أوستين) بالفلسفة التحليلية وخاصة الألعاب اللغوية لصاحبها (فيتغنشتاين)، الذي يعتبر اللغة هي الحل الوحيد لأهم المشكلات الفلسفية لأنهم غرقوا في تجريدية اللغة ونأوا عن الاستعمال العادي للغة بين البشر، فاقترح (فيتغنشتاين) الحل في اللغة وكيفية استعمالها إذا كان يرى أن جميع المشكلات الفلسفية تحل باللغة لأنها المفتاح السحري الذي يفتح مغاليق الفلسفة.[2]

مما سبق يتضح أن فلسفة اللغة العادية، هي البذرة الأولى لإنتاج فكرة –نظرية أفعال الكلام_ وقد عمل (أوستين) و(سيرل) على تطوير النظرية. غير أن (أوستين) لم يكن يهدف من وراء محاضراته إلى إنشاء علم جديد، بل كان يهدف إلى تأسيس اختصاص فلسفي جديد يتمثل في نظرية أفعال الكلام، والذي جسد من خلالها موقفا مضادًا للاتجاه الوضعي المنطقي، الذي يركز على التحليل المنطقي للعبارات اللغوية، بتجريدها من السياق اللغوي والاجتماعي.

[1] ينظر:مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب، ص 23

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص نفسها

وانطلاقا من الخطوط العامة التي رسمها (أوستين)، حاول (سيرل) أن يؤسس صلب نظرية أفعال الكلام، ثم تبعهم في تطوير هذا المنهج الفيلسوف (بول غرايس)، وذلك من خلال مفهومين هما: الاستلزام الحواري، ومبدأ التعاون.

3/ علاقة التداولية بغيرها من العلوم الأخرى:

تقاطعت التداولية مع علوم لغوية عديدة من بينها:

3-1 اللسانيات البنوية:

حصر(دوسوسير) موضوع دراسته في اللغة دون الكلام، كونها تختلف عنه في أنها شيء يمكن دراسته بصورة مستقلة[1]، فهو يدرس اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها، أي بمعزل عن المتكلم والسياق.

ولهذا اهتمت اللسانيات البنوية باللغة كونها ظاهرة اجتماعية، فتدرس العلاقات القائمة بين العناصر في نظام يشترط كل منهما وجود الآخر؛ أي أنها تهتم بدراسة نظام اللغة وهو عبارة عن علاقات بين علامات لغوية واستبعدت بذلك الكلام باعتباره مظهرا فرديا إلا أنه يبقى من صميم البحث التداولي، لأن التداولية تدرس الظواهر اللغوية في الاستعمال.

رغم هذا التباين بينهما، فإن أغلبية الدارسين يؤكدون وجود علاقة بين التداولية والبنوية، كون الأولى تكمل الثانية، لأن الكلام لا يكون إلا إذا كانت اللغة، ولا تتجسد اللغة إلا بالكلام.

3-2 النحو الوظيفي:

تتقاطع التداولية مع النحو الوظيفي كغيره من العلوم اللغوية الأخرى، ولا يخفى أن هناك من الدارسين من جعل التداولية امتداد للوظيفة ، منهم (أحمد المتوكل) وذلك من خلال تقسيمه للنظريات اللسانية المعاصرة واعتبار تصورها لوظيفة اللغات الطبيعية إلى مجموعتين منها: نظريات لسانية وأخرى وظيفية أي تداولية[2]، كما أن النحو الوظيفي عند (سيمون ديك) يجمع بين

---

[1] ينظر: فريدينان دو سوسير : علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز،دارالأفاق العربية، الموصل، بغداد، 1985 ص 33.

[2] ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، 1985، ص 8.

المقولات النحوية المعروفة، وبين ما عرضته نظرية أفعال الكلام يقول (أحمد المتوكل): "هو محاولة لصهر بعض من مقترحات نظريات لغوية... ونظريات فلسفية "نظرية الأفعال اللغوية"[1].

كما اقترح (سيمون ديك) إدراج النحو الوظيفي، ضمن نظرية تداولية وسعى لتكون نظرية لغوية شاملة، تجمع بين نظريات التواصل اللغوي المختلفة[2].

أضف إلى ذلك أن من أهم مبادئ النحو الوظيفي تحقيق الكفاية النفسية والكفاية التداولية، والكفاية النمطية[3].

3-3 علم الدلالة:

يرجع تداخل التداولية مع علم الدلالة إلى كون كل منها يتناول المعنى على اختلاف مستوياته.

فالدلالة تعنى بتفسير الملفوظات، وتحديد المعاني الحرفية لها مع الإشارة إلى أدنى مقاماتها خدمة للنظام اللغوي، لا لمقاصد المتكلمين.

بينما تعنى التداولية بما وراء ذلك، فتربط مقاصد المتكلم أو الكاتب بالبحث عن المقام المناسب والشروط التي تضمن نجاح العبارة أو تسمح بنجاحها، دون أن تهتم بصدقها أو كذبها، بل بنجاحها أو إخفاقها[4].

إذن فالتداولية تشمل الدلالة، لأن هذه الأخيرة تبحث عن المعنى، في حين أن التداولية تقوم بدراسة المعنى في السياق الذي ورد فيه، بل تتجاوز ذلك إلى دراسة المعنى المقصود.

---

[1] أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص 9.

[2] ينظر: أحمد المتوكل: الوظيفة بين الكلية و النمطية ، دار الأمان الرباط، المغرب، 2003، ص 56.

[3] ينظر :أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 10.

[4] ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، العلمة الجزائر،ط 1،2009، ص (129-130).

4-3 تحليل الخطاب:

يشكل تحليل الخطاب فرعا أساسيا في التداولية، فقد أسهمت هذه الأخيرة بكل نظرياتها في إثراء مفاهيم تحليل الخطاب، وذلك من خلال نظرية أفعال الكلام والحجاج والملفوظية وغيرها، وإن كان اهتمامها في بداية الأمر بوحدة جزئية وهي الملفوظ في سياق التلفظ[1].

ويمكن أن نحدد العلاقة بين التداولية وتحليل الخطاب فيما يلي:

-الاهتمام بالسياق بشكله العام أي المقام التواصلي، والمعارف المشتركة بين المتخاطبين.

- النظر في الخطاب أو النص باعتباره تواصلا إنسانيا.

- النظر في وظيفة الكلام، مثل ما تنجزه اللغة عبر الأفعال الكلامية[2].

بالإضافة إلى:

-الاهتمام بتحليل الحوار، كما يقتسمان عددا من المفاهيم الفلسفية واللغويّة كالطريقة التي تتوزع بها المعلومات في جمل أو نصوص والعناصر الإشارية والمبادئ الحوارية[3].

5-3 البلاغة العربية:

البلاغة "نظام له بنيته من الأشكال التصوّرية واللغوية، يصلح لإحداث التأثير الذي ينشده المتكلم في موقف محدّد"[4]؛ فتعالج كيفية التأثير في الآخر وإقناعه وبيان المقاصد التي يهدف الباحث إلى تحقيقها ، وهذا يعدّ من أهداف التداولية "التي تدرس العلامات باستعمالاتها ومقاماتها وأطرافها التداولية، أوهي تعنى بدراسة العلاقة بين اللغة وبين الناطقين بها والمؤولين لها"[5]. فيعالج درجات التفاعل الاتصالي بين المخَاطِب والمخاَطَبْ وشدّة التأثير بينهما، عن طريق الأفعال الكلامية المستعملة في الخطاب، أي أنّ كلاهما يعتمد على اللغة أداة للتأثير.

---

[1] محمد طلحة : تداولية الخطاب السردي، دراسة تحليلية في وحي القلم للرافعي، عالم الكتب إربد، الأردن، ط 1 2012 ص 25.

[2] ينظر: محمود طلحة: مبادئ تداولية في تحليل الخطاب عند الأصوليين، عالم الكتب،، إربد، الأردن، ط 1، 2014 ص(23-24).

[3] ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 11.

[4] نعمان بوقرة: اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، الأردن،ط 1،2009، ص 166.

[5] نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي، ص 23.

ونستنتج من خلال التعريفين وجوه اتفاق بين التداولية والبلاغة منها:

1-الإهتمام بطرفي الخطاب من مخَاطِب ومُخَاطَب وبسياق الكلام؛ أي أن يكون المعنى الذي يقصده المتكلم مطابقا ومنسجما مع الألفاظ والجمل التي استعملها.

2-الاهتمام باللغة في الاستعمال وبالتأثير في السّامع؛ أي صحة اللغة وصوابها والاهتمام بمستويات اللغة جميعها وسلامة الألفاظ من العيوب.

3-القصدية: أي إلحاق الألفاظ بالمعاني وربطها بمقاصد المستعملين.

4-الخبر والإنشاء: ميز (أوستين) "Austin" بين نوعين من الجمل؛ وصفية وإنشائية كانت المدخل إلى نظرية أفعال الكلام، وهذان النوعان من الجمل، باب من أبواب علم المعاني يقال الكلام المفيد ينحصر في قسمين الخبر والإنشاء"[1].

4/ مباحث اللسانيات التداولية:

تقوم اللسانيات التداولية على مجموعة من المفاهيم يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-4 نظرية الأفعال الكلامية:la théorie des actes de parole

تعد نظرية أفعال الكلام من أهم النظريات، التي أفرزتها اللسانيات التداولية وينسبها الكثير إلى الفيلسوف اللغوي (جون أوستين)، الذي فصل فيها تفصيلا من خلال محاضراته التي جمعت في كتاب عنون "كيف ننجزالأشياء بالكلام"، وتطورت هذه النظرية على يد تلميذه (جون سيرل) وآخرين حتى أضحت ينظر إليها على أنها العمود الفقري في اللسانيات التداولية.

1-1-4 أوستين والفعل الكلامي:

يمكن تلخيص أهم ما قدمه (أوستين) لنظرية الأفعال الكلامية فيما يلي:

[1] عبد الرحمان حسن حبنك الميراني: البلاغة العربية (أسسها وعلومها وفنونها)، دار الشامية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ج 2، ط 1، 1996، ص 166.

أ- محاولته التمييز بين الملفوظات الوصفية والملفوظات الإنجازية، فالأولى تُخْبِر عن وقائع العالم الخارجي. ويمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، والثانية تُنْجَز بها أفعال وهي لا تحمل الصدق أو الكذب[1].

ب- وضع شروطا لتحقيق الأقوال الإنجازية، وقسم هذه الشروط إلى تكوينية وقياسية. فأما الشروط التكوينية فهي:

- وجود إجراء عرفي مقبول اجتماعيا، وله أثر عرفي معين.
- تضمن الإجراء نطق لكلمات ينطق بها أناس معينين في ظروف معينة.
- أن يكون الأشخاص مؤهلين لتنفيذ هذا الإجراء وأن يكون التنفيذ صحيحا وكاملا[2].

وأما الشروط القياسية فهي:

- ضرورة كون المشارك في الإجراء صادقا في أفكاره ومشاعره ونواياه.
-وأن يلتزم بما يلزم به[3].

ج- قسم (أوستين) الفعل اللغوي إلى ثلاثة أفعال فرعية أي:

1- الفعل اللفظي (فعل الكلام): هو النطق ببعض الألفاظ والكلمات أي إحداث أصوات على أنحاء مخصوصة متصلة على نحو ما بمعجم معين، ومرتبطة به وخاضعة لنظامه[4]. ويتفرع إلى ثلاثة أفعال فرعية وهي: الفعل الصوتي، والفعل التبليغي، والفعل الخطابي[5].

2- الفعل الإنجازي (قوة فعل الكلام): هو إنجاز فعل في حال قول شيء ما مع مراعاة مقتضى الحال.

---

[1] ينظر: أوستين، نظرية أفعال الكلام (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء 1991، ص 100

[2] ينظر: محمود أحمد نحلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 09.

[3] الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 24.

[4] ينظر: أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، ص 116.

[5] الجيلالي دلاش:مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 24.

3- الفعل التأثيريْ: (لازم فعل الكلام): إن قول شيء ما قد يترتب عليه أحيانا أو في العادة بعض الآثار على إحساسات المخاطب وأفكاره أو تصرفاته، والفعل التأثيري هو الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في السامع[1].

د- صنف الأفعال الكلامية ضمن خمسة أصناف مقسمة تبعا لمفهوم قوتها الإنجازية وهي:

1- الحكميات: وتتمثل في إصدار الأحكام مثل: التبرئة، الإدانة...

2- التنفيذيات: وتقضي بمتابعة أعمال مثل: الطرد، العزل...

3- الوعديات: هي الأفعال التي يتعهد من خلالها المتكلم بإنجاز فعل معين مثل: الوعد، الموافقة العزم...

4- السلوكيات: هي الأفعال التي تهدف إلى إبداء سلوك معين مثل: الشكر، التهنئة، الإعتذار...

5- العرضيات:: هي الأفعال التي تهدف إلى الحجاج والنقاش، وتختص بعرض مفاهيم منفصلة مثل: التأكيد، النفي...[2]

وفي الأخير يمكن تلخيص تقسيم (أوستين) للفعل الكلامي في المخطط التالي:

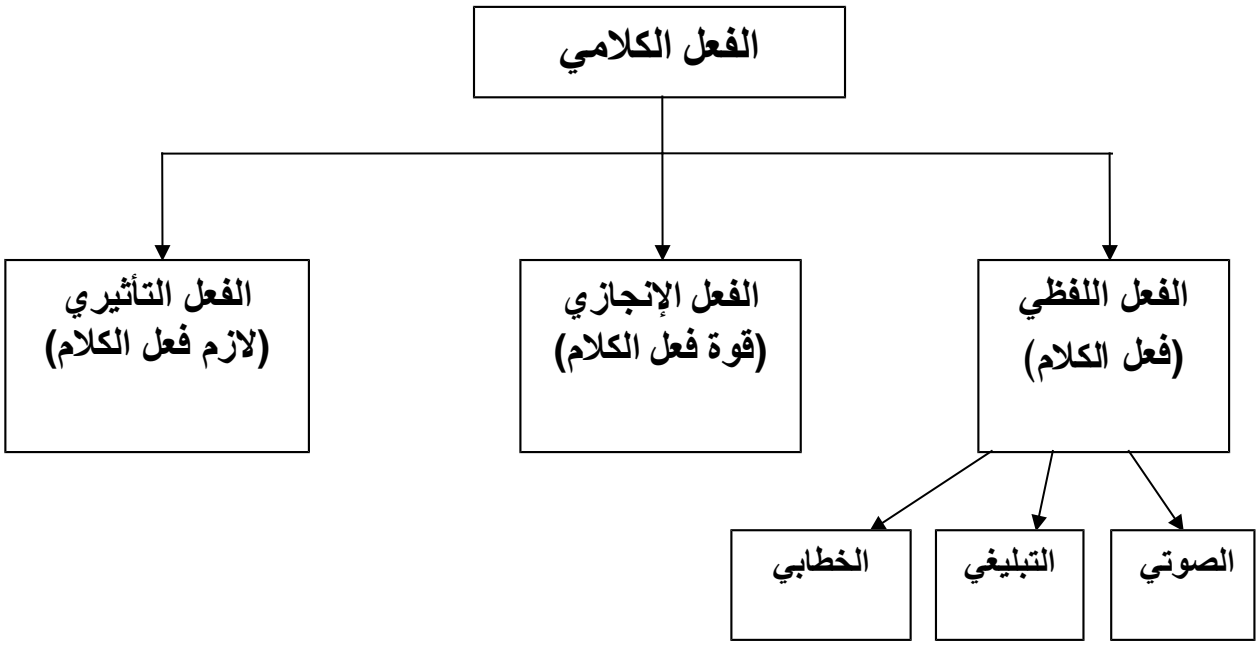

[1] ينظر أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة ، ص(120-121).

[2] ينظر: فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ص 62.

2-1-4 سيرل والفعل الكلامي:

إذا كان الفضل في وضع نظرية أفعال الكلام يرجع (لأوستن)، فإن الفضل في تطويرها يعود إلى (سيرل)، إذ اعتبر أن الجمل والأفعال اللغوية التي أنجزت بواسطتها وسيلة تواضعية للتعبير عن المقاصد وتحقيقها، فجعل من "المقاصد والمواضعات"[1] بعدين أساسيين في نظرية أفعال الكلام، وعمل على تطوير شروط الملائمة عند (أوستين) فجعلها أربعة شروط وهي:

- **المحتوى القضوي:** لابد أن يكون للكلام معنى قضوي يقوم على مرجع ومتحدث به والمحتوى القضوي هو المعنى الحرفي الأصلي للجملة.
- **الشرط التمهيدي:** ويتحقق إذا كان المتكلم قادرا على إنجاز الفعل.
- **شرط الإخلاص:** لا بد أن يخلص المتكلم في قوله، فلا يزعم القدرة على الإنجاز مع عدم الاستطاعة ، ويجب أن تتطابق مقاصد المتكلمين وآرائهم مع ما يقولون.
- **الشرط الأساسي:** وهو محاولة المتكلم إنجاز فعل التأثير في السامع لينجز الفعل[2]. وقد طور هذه النظرية ليصل إلى أننا حين نتكلم فإننا نصدر أربعة أفعال وهي:

- التلفظ بالكلمات؛ أي إنجاز فعل التلفظ (فعل القول).
- الإحالة أو الإسناد؛ أي إنجاز فعل القضية أو الجملة –الفعل الغرضي-
-التقرير، السؤال، الأمر؛ أي إنجاز فعل قوة التلفظ (فعل الكلام الإنجازي).

ويضيف إلى هذه الأفعال الثلاثة ما أسماه بفعل أثر التلفظ، استنادا إلى ما قدمه (أوستين) في فعل الكلام التأثيري[3].

كما فرق (سيرل) بين "الأفعال الكلامية المباشرة" والأفعال الكلامية غير المباشرة"، فرأى أن الأفعال الكلامية المباشرة هي "التي تطابق فيها الأفعال الإنجازية مراد المتكلم، فيكون معنى ما

---

[1] أن روبول، وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس وآخرون، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 1،2003 ، ص 33

[2] نعمان بوقرة: اللسانيات، اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص 188.

[3] قدور عمران: البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني: عالم الكتب الحديث إربد، الأردن، ط 1، 2012، ص 20.

ينطقه مطابقا مطابقة تامة وحرفية لما يريد أن يقول"[1]، أما الأفعال الكلامية غير المباشرة "فهي التي تخالف فيها الأفعال الإنجازية مراد المتكلم"[2].

وقد قسم (سيرل) الأفعال الكلامية إلى خمسة أصناف وهي:

1- **الإخباريات:** التي يكون الهدف منها تطويع المتكلم، حيث الكلمات اللغوية تتطابق مع العالم وحيث الحالة النفسية هي اليقين بالمحتوى مهما كانت درجة القوة ومثال ذلك: سيأتي غداً.

2- **الطلبيات:** ويكون الهدف منها جعل المخاطب يقوم بأمر ما، حيث يجب أن يطابق العالم الكلمات وحيث تكون الحالة النفسية رغبة، إرادة، مثل قولك :أخرج.

3- **الوعديات:** والهدف منها جعل المتكلم ملتزما بإنجاز عمل ويجب أن يطابق العالم الكلمات، وحيث الحالة النفسية الواجبة هي صدق النية مثل: سوف آتي.

4- **الإفصاحات:** حيث يكون الهدف هو التعبير عن الحالة النفسية بشرط أن يكون ثمة نية صادقة ولا توجد مطابقة الكون للكلمات، وحيث يسند المحتوى خاصة إما إلى المتكلم أو المخاطب ومثال ذلك قولك: أعذرني.

5- **التصريحيات:** حيث يكون الهدف أحداث واقعة، حيث التوافق بين الكلمات والعالم مباشرة دون تطابق ومثال ذلك: أعلن الحرب عليكم.[3]

2-4 القصدية Intentionnalité :

من المبادئ الإجرائية التي اعتمدتها التداولية في دراستها للغة أثناء الاستعمال القصدية، لأنه لا يمكن أن يكون تواصل دون مقاصد، فهي لب العملية التواصلية[4]. فالقصد هو الغاية التواصلية التي يهدف المتكلم إلى تحقيقها من خلال الخطاب الذي ينتجه إذن فالعملية القصدية تفترض طرفين مرسلا و متلق.

---

[1] محمود أحمد نحلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 50.

[2] المرجع نفسه،ص (50-51).

[3] فليب بلانشيه: التداولية من أوستن إلى غوفمان، ص 66.

[4] ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب، ص 183.

وقد عرفها سيرل على أنها: "خاصة عدة حالات عقلية، وبسبب تلك الخاصة تتوجه تلك الحالات العقلية والأحداث نحو الأشياء والحالات الواقعية في العالم"[1].

وهذه الحالات الواقعية في العالم مثل الاعتقاد والحب والكراهية حسب قوله، هي حالات وراءها مقصدية، أما الحالات من نوع النرفزة والاكتئاب فلا تحتاج لذلك يقول: "فالرغبات والمعتقدات يجب أن تكون حول شيء ما، والاكتئاب والنرفزة اللامباشران ليس في حاجة إلى أن يكونا حول شيء"[2]

كما تتجلى القصدية في الربط بين التراكيب اللغوية ومراعاة غرض المتكلم ولمقصد العام من الخطاب، يعني ذلك أن المتكلم حين يتلفظ بالعبارات لابد أن يكون له قصد، ليجعل الكلام يصلح لأن يفهم، لأن التواصل لا يتم بنجاح، إذا لم يحدث التطابق بين قصد المرسل والمعنى المؤول لدى المرسل إليه سواء أكان القصد مطابقا للمعنى الحرفي أم مفارقا له[3].

والمقاصد أنواع: "أولي يتجلى في المعتقدات والرغبات التي تكون لدى المتكلم، وثانوي يكون فيما يعرفه المتلقي من مقاصد المتكلم، وثلاثي ينعكس في هدف المتكلم الذي يريد أن يجعل المتلقي يعترف بأنه يريد جوابا ملائما"[4].

3-4 الافتراض المسبق: Présupposition

وهو من أبرز مفاهيم التداولية، ويقصد به المعطيات والافتراضات المعترف بها والمتفق عليها من طرف المشاركين في العملية التواصلية، وتشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية لتحقيق النجاح في عملية التواصل وهي محتواة في القول، ففي الملفوظين "أغلق النافذة"، لا تغلق النافذة"، افتراض مسبق هو أن النافذة مفتوحة[5].

---

[1] محمد مفتاح :تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، ط 3، ص 165.

[2] محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري، ص 165.

[3] ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهيري : استراتيجيات الخطاب، ص 185.

[4] محمد مفتاح : تحليل الخطاب الشعري ، ص 164.

[5] ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص(30-31).

وتعرف (أوركيوني) الافتراض المسبق بأنه: "المعلومات وإن لم يفصح عنها (غير مصرح بها)، فإنها وبطريقة آلية واردة و مدرجة في القول، الذي يتضمنها أصلا بغض النظر عن خصوصيته في إطار الحديث الذي يتجلى فيه"[1].

ويعرفه (ديكرو) على أنه "العنصر الدلالي الخاص بالقول أو تحويله إلى الاستفهام هل؟ أو إلى نفي لا"[2]، مثال ذلك:

- توقف نزول المطر.

تحويله إلى الاستفهام يعطينا ما يلي:

(هل توقف نزول المطر؟)

ثم نفيه: (لم يتوقف نزول المطر)

هذه التحويلات تظهر لنا شيئا ضمنيا وجامعًا بين الأقوال الثلاثة وهو (نزول المطر) هذا الأخير هو الافتراض المسبق.

ويرى التداوليون أن للافتراض المسبق أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ. ففي التعليميات تم الاعتراف بدور الافتراضات المسبقة منذ زمن طويل فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة إلا بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه[3]، فنجاح عملية التواصل يتعلق بوجود خلفية مشتركة من الافتراضات المسبقة وانعدامها يؤدي إلى سوء الفهم.

4-4 الاستلزام الحواري: L' implication conversationnelle

يرجع الفضل في نشأة هذا الجانب من الدرس التداولي إلى الفيلسوف (بول غرايس) "Poul Grise"، من خلال ما جاء به في كتابه "المنطق والحوار" سنة 1967م. وقد انطلق في بحثه من أن الناس قد يقولون في حواراتهم ما يقصدون. وقد يقصدون أكثر مما يقولون وقد يقصدون عكس ما يقولون، فركز بذلك في بحثه على إيضاح الاختلاف بين ما يقال؟ وما يقصد، فقد أراد (غرايس)

[1] عمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الإختلاف، ط 1، 2003، ص 113.

[2] عمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية ، ص (113-114).

[3] ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص 32.

إقامة معبر بين ما يحمله القول من معنى صريح، وما يحمله من معنى متضمن، فأوصله ذلك إلى نظرية الاستلزام الحواري[1]. ويتضح ذلك من خلال المثال التالي:

-يسأل أحد الأباء الأساتذة من أجل التوجيه الصحيح لإبنه: هل هذا الطالب مستعدا لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة؟.

-إن هذا الطالب لاعب كرة قدم ممتاز.

الملاحظ أن الحمولة الدلالية للجملة الثانية (إجابة الأستاذ) تحمل معنيين اثنيين في الوقت نفسه معنى حرفي يدل على أن الطالب لاعب كرة قدم ممتاز، ومعنى مستلزم يدل على أن الطالب ليس مستعدا لمتابعة دراسته في قسم الفلسفة[2].

ولوصف هذه الظاهرة أكثر اقترح (غرايس) نظرية مفادها أن التواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام ، هو مبدأ التعاون، والذي يتفرع إلى مجموعة من المبادئ الثانوية أطلق عليها مصطلح "مسلمات"، وهي على التوالي:

1- مسلمة القدر Quantité : وتخص قدر (كمية) الإخبار الذي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية، حيث أنها تنص على جعل المبادرة الكلامية تفيد القدر المطلوب من الإخبار.

2- مسلمة الكيف Qualité : تنص على عدم التلفظ بكلمات لا يستطيع المتكلم البرهنة على صدقها.

3- مسلمة الملائمة Pertinence : وهي عبارة عن قاعدة واحدة وهي: أن تكون المساهمة ملائمة لمقتضى الحال.

4- مسلمة الجهة Modalité : والتي تنص على الوضوح في الكلام وذلك من خلال: الابتعاد عن اللبس والغموض واستعمال الإيجاز في الكلام وترتيبه.

وتقوم هذه المسلمات بتحديد ما يجب على المشاركين القيام به، لكي يتم التواصل، فإذا تم خرق إحدى المسلمات الأربعة مع التقيد باحترام مبدأ التعاون حدث الاستلزام الحواري[3].

---

[1] ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص(33_32).

[2] ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص 33.

[3] ينظر:المرجع نفسه، ص(33-34).

4-4-1 المعاني الصريحة: هي المدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها، وتشمل ما يلي:

1- **المحتوى القضوي:** وهو مجموع معاني مفردات الجملة مضمومة بعضها إلى بعض في علاقة إسناد[1].

ب- القوة الإنجازية الحرفية: وهي القوة الدلالية المؤشر لها بأدوات تصبغ الجملة بصبغة أسلوبية ما: كالاستفهام، والأمر، والنهي، والتوكيد...

4-4-2 المعاني الضمنية: هي المعاني التي لا تدل عليها صيغة الجملة بالضرورة ولكن للسياق دخلا في تحديدها والتوجيه إليها وتشمل ما يلي:

أ- معاني عرفية: وهي الدلالات التي ترتبط بالجملة ارتباطاً أصيلًا وتلازم الجملة ملازمة في مقام معين.

ب- معاني حوارية: وهي التي تتولد طبقا للمقامات التي تنجز فيها الجملة[2].

4-5 نظرية الملاءمة Théorie de la pertinence:

تعد نظرية الملاءمة نظرية تداولية معرفية أرسى دعائمها كل من اللسانيين (ديردرويلسن) "Deider wilson" و (دان سبربر) "D.sperber" وقد دمجت هذه النظرية رافدين معرفيين:

- **الأول:** مستمد من مجال علم النفس المعرفي، خاصة النظريةالقالبية.
- **الثاني:** استفادت من مجال فلسفة اللغة وبخاصة النظرية الحوارية[3].

ومن بين المميزات التي تتميز بها هذه النظرية هي تصورها الخاص لمفهوم السياق، إذ تنظر إليه باعتباره شيئا غير معطى، وإنما يبنى تبعا لتوالي الألفاظ، أي أنه لا وجود للسياق قبل العملية الحوارية.

ويتكون هذا السياق من مجموعة من الافتراضات السياقية، المستمدة من ثلاثة مصادر هي:

- **تأويل الأقوال السابقة:** وهي تلك القضايا المتمركزة في أول الكلام، والتي تخزن في الذاكرة التصويرية بهدف استخدامها في عملية تأويل الملفوظات.

---

[1] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العربه، ص 34.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص (36-37).

- **المحيط الفزيائي:** قد يشمل السياق المكان الذي حدث فيه التواصل ومن هنا يمكن اعتبار هذا المحيط من الأمور المساعدة ، التي يستخدمها المتلقي في عملية تأويل الملفوظات.

- **ذاكرة النظام المركزي:** وتتوفر هذه الذاكرة على معلومات مختلفة عن العالم،- حيث تساعد هذه المعلومات على التأويل السليم للملفوظات[1].

1-5-4 أهمية نظرية الملاءمة:

يمكن تلخيصها في أمرين:

"- أنها تنتمي إلى المعرفة الإدراكية.

- أنها ولأول مرة منذ ظهور الأفكار والمفاهيم التداولية، تبين بدقة موقعها من اللسانيات وخصوصاً موقعها من علم التراكيب"[2].

إن تداخل التداولية مع عدة علوم ساعد في ظهور فروع لها متميزة فيما بينها، ومن أهمها:

- **التداولية الاجتماعية:Sociopragmatics :** تهتم بدراسة الاستعمال اللغوي المستمد من السياق الاجتماعي.

- **التداولية التطبيقية: Applied pragmatics:** تعنى بمشاكل التواصل التي تحدث في مواقف مختلفة وخاصة إذا كانت نتائج الاتصال خطيرة نحو الاستشارات الطبية أو جلسات المحاكمة.

- **التداولية العامة: General pragmatics:** تهتم بدراسة الأسس العامة لاستعمال اللغة استعمالا اتصاليا.

- **التداولية اللغوية: Linguistic pragmatics:** تهتم بدراسة الاستعمال اللغوي من وجهة نظر تركيبية، أي أنها تنطلق من السياق الاجتماعي للوصول إلى التركيب اللغوي. على عكس التداولية الاجتماعية التي تنطلق من السياق الاجتماعي للوصول إلى التركيب اللغوي[3].

---

[1] ينظر: مسعود صحراوي :التداولية عند العلماء العرب ، ص(38-39)

[2] المرجع نفسه، ص 36.

[3] ينظر: محمود أحمد نحلة: أفاق جديدة، في البحث اللغوي المعاصر، ص 15.

5/ أهمية اللسانيات التداولية:

تبرز أهمية اللسانيات التداولية من خلال دمجها للمستويات اللغوية في منظومة واحدة ودراسة اللغة على أساسها، وذلك أثناء عملية التواصل أي دراسة اللغة قيد الاستعمال، فاللسانيات التداولية تهتم بدراسة المعنى المعنوي أثناء الاستعمال وهذا ما يجعلها أكثر دقة وضبطا في معالجتها للغة إذ إن "قدرة التداولية على التدخل في إثراء معاني الكلام والذهاب في تأويل المسكوت عنه، هي من الغنى والسعة، ما يثري الخطاب بتمكينه من إثمار قراءات لم تكن دلالة اللغة البسيطة تحتملها ولا قادرة على تمثلها"[1]، فحصول عملية الفهم والإفهام تكون بمعرفة السياق الذي وردت فيه اللغة، وبالتالي فإن الدرس اللغوي التداولي يدرس اللغة في إطار التواصل وليس بمعزل عنه، ذلك لأنّ اللغة لا تؤدي وظائفها إلا فيه.

وتبرز أهميتها أيضا في تجاوز النظر اللغوي في مستوى الجملة إلى النص ككل والمعطيات السياقية والمقامية التي جعلته يرد بتلك الصورة، ضمانا للفهم والإفهام. وتطور أبحاثها في عدّة مسارات وذلك لتفرع الدُّراسة التداولية في العديد من المجالات، إذ أصبح كلُّ مجال يهتم بجانب تداولي معيّن وهذا دليل على أن الدّراسة التداولية لم تقتصر على الباحثين اللّغويين فحسب.

[1] باديس لهويمل: التداولية والبلاغة العربية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 7، 2011، ص 41.

المبحث الثاني: البلاغة المفهوم والنشأة.

1/ مفهوم البلاغة:

1-1- لغة:

- ورد في كتاب مقاييس اللغة: "(بَلَغَ) الباء واللام والغين أصل واحد، وهو الوصول إلى الشيء تقول بَلَغْتُ المكان، إذا وصلت إليه (...) وكذلك البلاغة التي يمدح بها فصيح اللسان، لأنُّه يبْلُغُ بها ما يريده، ولي في هذا إبلاغ، أي كفاية"[1].
- وجاء في لسان العرب: "بَلَغَ الشَّيْءُ يَبْلُغُ بُلُوغاً وبَلَاغًا، وَصَلَ وانْتَهَى، وأَبْلَغَهُ إِبْلَاغًا، وَبَلَغَهُ تَبْلِيغًا (...) والبلاغة: الفصاحة، والبَلَغُ، والبِلْغُ، البَلِيْغُ من الرجال ورجل بَلِيغٍ، وبَلَغٌ وبَلغ حسن الكلام فصيحه، ويَبْلُغُ بعبارة لسانه كنهَ ما في قلبه، والجمع بُلَغَاء"[2]
- وجاء أيضا: "بَلَغَ، بلاغَةً: فَصَحَ وحسن بيانه، فهو بَلِيْغٌ (ج) بُلَغَاء (...) وجاء أيضا البلاغة: حسن البيان وقوة التأثير"[3].
- وقد وضعت البلاغة في أولها ما وضعت لتدل على الوصول إلى المكان، والنهاية إلى الغاية التي يقصدها العرب، في بداوتهم ورحيلهم من مكان إلى مكان، ثم تطور هذا اللفظ ليشمل أمور معنوية ينتهي بها صاحبها إلى ما يريد أن يصل إليه من غايات متعددة.
- وجاءت أيضا: "بَلَغَ المكان بُلُوغًا وصل إليه، أو شَارَف عليه والغُلاَمُ أدرك وثَنَاءُ أَبْلَغُ مُبَالَغُ فيه (...) والبَلِيغُ الفَصِيحُ يبلَغُ بعبارته كُنْهَ ضميره (...) والاسم من الإِبْلاغ والتَّبلِيغ وهما الإيصال"[4].

تتفق المعاجم اللغوية العربية في تعريفها للبلاغة على أنها جاءت بمعنى الفصاحة، وهي تحمل معنيين هما:

الأول: الوصول والانتهاء.

---

[1] ابن فارس (أبو الحسن أحمد): مقاييس اللغة، مج 2، ص (201-202).

[2] ابن منظور : لسان العرب، ج 1، ص(345-346).

[3] مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ط 1، 1980، ص 61.

[4] الفيروز أبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب الشبرازي): القاموس المحيط، ج 3، ص 100.

الثاني: الفصاحة وحسن القول.

2-2 اصطلاحا:

يختلف معنى البلاغة اصطلاحا باختلاف الدارسين لها، وعرفت على أنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال[1]، وهذا التعريف يشبه إلى حد بعيد تعريف (الخطيب القزويني) حين قال: "بلاغة الكلام هي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ومقتضى الحال مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة فمقام التنكير يُبَايِنُ مقام التعريف، ومقام الإطلاق يُبَايِنُ مقام التقييد، ومقام التقديم يُبَايِنُ مقام التأخير (...) وكذا لكل كلمة مع صاحبتها مقام إلى غير ذلك (...) فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب"[2]، فشرط البلاغة عنده أن يكون الكلام واضح المعنى، فصيح العبارة مُلَائِمًا للوضع الذي قيل فيه، والمقصود "بمقتضى الحال"؛ وضع الكلمة في المكان المناسب ومخاطبة الناس على قدر عقولهم، مع مراعاة المواقف والمقامات المختلفة التي يقال من أجلها الكلام، لذلك قيل: لكل مقام مقال، وما يلفت النظر في هذا التعريف، هو الفصل بين بلاغة الكلام وبلاغة المتكلم.

وعرفت أيضا بأنها: "كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع، فتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن"[3]؛ أي وضع الكلام في موضعه مع تأديته للمعنى، أداءً واضحا وبعبارة فصيحة بحيث يكون له أثر في نفس السامع.

وهي عند (الرماني) إيصال المعاني إلى القلوب باختيار الأساليب والألفاظ الفصيحة بحيث يكون لهذه الألفاظ تأثيرا على نفوس المخاطبين[4].

وعليه فإن البلاغة تقوم على ثلاث دعائم هي:

1- اختيار اللفظ الفصيح.

---

[1] ينظر: الجرجاني (علي بن محمد): كتاب التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 4 1998م، ص 66.

[2] الخطيب القزويني: الايضاح في علوم البلاغة، تح: إبراهيم شمس الدين، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 2003م، ص 20.

[3] أبو هلال العسكري: الصناعتين، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو فضل إبراهيم، القاهرة، 1952، ص 08.

[4] ينظر: بن عيسى بالطاهر : البلاغة العربية (مقدمات وتطبيقات) دار الكتاب الجديد المتحدة، ط 1، 2008، ص 26.

2- حسن النظم والتأليف.

3- اختيار الأسلوب المناسب للمخاطب[1].

2/ علوم البلاغة عند عبد القاهر الجرجاني:

مباحث علم البلاغة ثلاثة هي: "علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع" وقد فرق بعض اللغويين بين هذه العلوم الثلاثة، وقالوا بأن "علم البيان" يتعلق بالأمور المعنوية من مجاز واستعارة، وتشبيه وغيرها.

وعلم المعاني يتعلق بالأمور اللفظية من فصل، ووصل، وانشاء وغيره، أما علم البديع فيتعلق بهما معا. ويمكننا أن نفصل في هذه العلوم الثلاثة عند عبد القاهر الجرجاني.

2-1 علم المعاني:

عرف (السكاكي) علم المعاني بقوله: "هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضيه الحال ذكره"[2]

وعُرف أيضا على أنه: "أصول وقواعد تعرف بها كيفية مطابقة الكلام لمقتضى الحال بحيث يكون وفق الغرض الذي سيق له، وموضوعه اللفظ العربي"[3].

يتفق كلا من التعريفين السابقين، لعلم المعاني على أنه العلم الذي يؤدي به الكلام حتى يكون مطابقا لمقتضى الحال، من حذف وتعريف، وتذكير وغيرها؛ أي الاحتراز من الخطأ في تأدية المعنى بمعرفتك لمباحث هذا العلم.

ويُعَدُّ (عبد القاهر الجرجاني) أول من أشار إلى علم المعاني من خلال نظرية النظم بقوله: "واعلم أنه لا سبيل إلى أنْ تعرف صحَّة هذه الجملة حتى يبْلُغ القول غايته وينتهي إلى آخر ما أردت جمعه لك، وتصويره في نفسك، وتقريره عندك"[4].

---

[1] ينظر: بن عيسى بالطاهر : البلاغة العربية، ص 27.

[2] السكاكي (أبو يعقوب): مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 1987م، ص 161.

[3] أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة في (المعاني، والبيان، والبديع)، القدس، (د.ت)، ص 34.

[4] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط 5 2004، ص 38.

فهو يؤكد على توخي معاني النحو في اختيار الألفاظ والأساليب المطابقة لمقتضى الحال.

ويشتمل علم المعاني على ثلاثة أمور هي:

أ- الحال وهو المناسبة أو المقام الذي ذكر فيه، كالمدح، الذم، الفخر...

ب- مقتضى الحال: وهو الصورة الخاصة التي ترد في الكلام زائدة على معناها الأصلي ويقتضيها المقام كالذكر، والحذف.

ج- مطابقة الكلام لمقتضى الحال: "وهو مجيء الأسلوب مشتملا على صورة استدعاها الحال"[1].

1-1-2 مباحث علم المعاني:

موضوع علم المعاني هو الخبر والانشاء، وقد حصرها (عبد القاهر الجرجاني (في ثمانية أبواب هي: (أحوال الإسناد الخبري، أحوال المسند إليه، أحوال متعلقات الفعل، أحوال المسند القصر، الإنشاء، الفصل والوصل، الإيجاز والإطناب والمساواة)، وهي كالآتي:

أ/ أحوال الإسناد الخبري:

هو إفادة المخاطب بخبر، مع مراعاة حاله، لأن المخاطب بالنسبة للخبر، يكون في ثلاث حالات: قد يكون خالي الذهن من محتوى الخبر، وقد يكون مترددا في قبوله، وقد يكون منكرا له ويؤكد ما ذكرناه جواب (أبي العباس) (للكندي) عن قوله: "إني أجد في كلام العرب حشوا، يقولون "عبد الله قائم" و "إن عبد الله قائم" و "إن عبد الله لقائم"، والمعنى واحد، بأن قال: بل المعاني مختلفة فـ "عبد الله قائم" إخبار عن قيامه و "إن عبد الله قائم" جواب عن سؤال سائل، "وإن عبد الله لقائم"، جواب عن إنكار منكر"[2]. فسمى (عبد القاهر الجرجاني(النوع الأول من الخبر ابتدائيا، والثاني طلبيا، والثالث إنكاريا.

ب/ أحوال المسند إليه:

لم يرتب (عبد القاهر الجرجاني(الحالات التي يكون عليها المسند إليه، على عكس (السكاكي(الذي رتبها وذكرها، كما ذكر بعض الحالات التي يحذف فيها وهي كالآتي:

- اما للاختصار والاحتراز عن العبث.

[1] أحمد أبو المجد: الواضح في البلاغة (البيان، المعاني، البديع)، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2010، ص 109.

[2] المصدر نفسه، ص 315.

- أولضيق المقام.
- وإما تخييلا أن تركه تعويلا على شهادة العقل.
- وإما لاختبار تنبه السامع له عند القرنية.
- وإما ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مست إليه الحاجة.
- وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له، حقيقة، أو ادعاء.
- وإما لاعتبار آخر مناسب، لا يهدي إلى مثله إلا العقل السليم، والطبع المستقيم[1].

ج/ أحوال متعلقات الفعل:

في باب متعلقات الفعل وما في معناه مما يعمل عمله، حال الفعل مع المفعول به كحالته مع الفاعل، فإسناد الفعل إلى الفاعل، أفاد وقوعه منه، كذلك إذا عديته إلى المفعول أفاد وقوعه عليه فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أنّ عمل الفعل كان ليعلم التباس بهما[2].

د/ أحوال المسند:

يحذف المسند وهو الفعل في الجملة الفعلية، والخبر في الجملة الإسمية، إذا كان المسند إليه يدل عليه، وتعلق بتركه غرض، أو قصد الإختصار والاحتراز عن العبث[3].

هـ/ القصر:

هو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص، وهو الحبس والإلزام، والقصر في علم المعاني تخصيص شيء أو أمر"[4].

فالشيء الأول هو المقصور، والشيء الثاني هو المقصور عليه، والطريق المخصوص هو أدوات القصر.

---

[1] ينظر: السكاكي: مفتاح العلوم، ص 186.

[2] ينظر الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، (المعاني، البيان، البديع)، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1 2003، ص 88.

[3] ينظر: السكاكي : مفتاح العلوم، ص 206.

[4] انعام نوال عكاوي: المعجم المفصل في علوم البلاغة (البديع، البيان، المعاني) تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 1996، ص 621.

و/ الإنشاء:

عرفه البلاغيون بأنه: "كلام لا يحتمل الصّدق ولا الكذب لذاته"[1]، فهو كل كلام لا يحتمل الصدق والكذب، ولا يصح أن يقال لقائله أنه صادق أو كاذب، والإنشاء قسمان:

طلبي: وهو ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب، وينحصر في خمسة مباحث هي: (الأمر، النهي، التمني، الاستفهام، النّداء)؟.

غير طلبي: هو ما لا يستدعي مطلوبا ليس حاصلا وقت الطلب، ومن بين مباحثه نذكر: (المدح، الذم، التعجب، صيغ العقود، القسم...).

ز/ الفصل والوصل:

الفصل والوصل هو: "العلم بمواضع العطف أو الاستئناف، والتهدي إلى كيفية إيقاع حرف العطف في مواقعها أو تركها عند عدم الحاجة إليها"[2]

فالوصل هو عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه، وله صلة كبيرة بالمعنى المراد فكم من متكلم أفسد معناه بالوصل في غير محله، أو بالفصل في غير ذلك.

ح/ الإيجاز والإطناب والمساواة:

اعتاد علماء البلاغة على إدراج هذه المصطلحات الثلاثة متزامنة، في عملية تبويب مباحث علم المعاني، فالكلام البليغ لا يخرج عن ثلاثة، فهو إما أن يكون إيجازا أو اطنابا أو مساواة، فلكل معنى في الأصل لفظ يساويه كميا، فإذا نقص اللفظ عن ذلك المعنى وكان وافيا فهو إيجاز، وإن كان زائدا عليه لفائدة اقتضت تلك الزيادة فهو إطناب.

2-2 علم البيان:

يرى (الجاحظ) أن "البيان" : "اسم جامع لكل شيء كشف قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنا من كان ذلك البيان ومن

[1] أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مكتبة لبنان، بيروت، ط 2، 1996، ص 195.

[2] بن عيسى بالطاهر: البلاغة العربية (مقدمات وتطبيقات)، ص 149.

أي جنس كان الدليل لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعاني، فذلك هو البيان في ذلك الموضع"[1].

فالبيان عند (الجاحظ) هو القدرة على التعبير والاقناع والتأثير وإظهار المقصود بأبلغ لفظ وعرفه (السكاكي) بقوله: "هو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عنِ الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه"[2]، وقد نهج (القزويني (طريق (السكاكي(، وعرف البيان على أنه العلم الذي يراد به المعنى الواحد، بعدة طرق مختلفة في الوضوح للدلالة عليه[3].

وعرفه الجرجاني بقوله: ""إنك لا ترى علما هو أَرْسَخُ أصلا، وأَبْسَقُ فرعا، وأحلى جنى وأعذب وِرْدًا، وأكرم نِتَاجًا، وَأَنْوَرَ سِرَاجًا، من علم البيان، الذي لولاه لم تَرَ لساناً يحُك الوَشْيَ وَيَصُوغ الحَلْيَ، ويَلْفَظُ الدُّرَ، ويَنْفِثُ السِحْر، ويَقْري الشَهْدَ"[4].

فهو يرى أن علم البيان هو الأصل، وقد وضع نظريته في كتاب "أسرار البلاغة" وضعا دقيقا.

1-2-2 مباحث علم البيان:

مباحث علم البيان عديدة منها: (التشبيه، المجاز، الاستعارة، الكناية...)

1-1-2-2 التشبيه:

يعرفه (القزويني): "التشبيه الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى"[5]

يدل التشبيه في اصطلاحات البلاغيين على مشاركة أمر لأمر، في صفة ما من الصفات أي الربط بين شيئين أو أكثر في صفة من الصفات أو أكثر بأداة من أدوات التشبيه ملحوظة أو ملفوظة والتشبيه والتمثيل والإستعارة جاءت بمعنى واحد في كتاب "دلائل الإعجاز".

---

[1] الجاحظ(أبو عثمان بن عمرو بن بحر): البيان والتبيين، تح :عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة،مصر، ج 1 1998،ص 76.

[2] السكاكي: مفتاح العلوم، ص 162.

[3] ينظر: الخطيب القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة، ص 163.

[4] المصدر نفسه، ص(5-6).

[5] الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 164.

أ/ أركان التشبيه:

يتألف التشبيه من أربعة أركان هي:

- **المشبه:** هو المقصود بالوصف أو المراد تشبيهه.
- **المشبه به:** هو الشيء الذي يشبه به.
- **أداة التشبيه:** وهي الأداة لمستعملة للربط بين المشبه والمشبه به تكون إسما أو فعلا أو حرفا مثل: (الكاف، كأن، شبه، مثل، مماثل، يضارع...).
- **وجه الشبه:** وهو الصفة أو الصفات المشتركة بين المشبه والمشبه به، يمكن أن يذكر الوجه أو يحذف.[1]

2-2-1-2 المجاز:

يعتبر المجاز بمثابة الجسر الذي تنتقل الكلمة عبره من المعنى الأصلي إلى معنى جديد وهو: "الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب"[2]، وعند (عبد القاهر الجرجاني) هو كل لفظة نقلت عن موضوعها الحقيقي[3].

أ/ أقسام المجاز:

ينقسم المجاز إلى قسمين:

1- **المجاز اللغوي:** يكون في نقل الألفاظ من المعنى اللغوي الحقيقي إلى معنى آخر تكون بينهما صلة أو مناسبة، وهو نوعان:

- **استعارة:** تكون العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي علاقة متشابهة.
- **مجاز مرسل:** وتكون العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي علاقة غير مشابهة.

2- **المجاز العقلي:** لا يستند إلى مواصفات اللغة ولا اصطلاح اللغويين[4]، ويمكن تلخيصه في المخطط التالي:

---

[1] عاطف فضل محمد :البلاغة العربية،دار الميسرة،عمان،الأردن،ط 1،2011 ، ص 41.

[2] الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 203.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص 66.

[4] ينظر: عاطف فضل محمد: البلاغة العربية، ص(8182-).

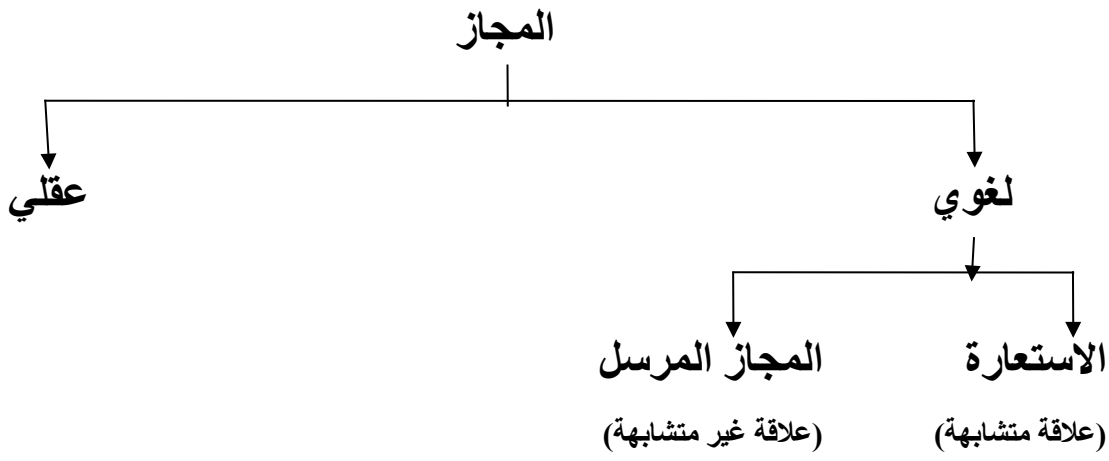

3-1-2-2 الاستعارة:

الاستعارة مجاز لغوي عند أكثر البلاغيين، غير أن (عبد القاهر الجرجاني(جعلها مجازا عقليا مرة، ومجازا لغويا مرة أخرى، وهي: "نقل اللفظ من معناه الذي عُرِف بـه ووضـع لـه إلـى معنـى آخر لم يعرف به من قبل، لوجود علاقة تشبيه بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وجـود قرينـة تمنع من إيراد المعنى الحقيقي، وتوجب إيراد المعنـى المجـازي"[1]. فهـي تشـبيه بليـغ يحـذف أحـد طرفيه، مع ترك قرينة تدل عليه.

أ/ أنواع الاستعارة:

وهي نوعان:

- **الاستعارة المكنية:** هي ما صرح بلفظ المشبه، وحذف المشـبه بـه، مـع تـرك قرينـة لفظيـة تـدل عليه.
- **الاستعارة التصريحية:** هي ما صرح بلفظ المشبه به وحذف المشـبه، مـع تـرك قرينـة لفظيـة أو حالية تدل عليه

ب/ عناصر الاستعارة:

- اللفظ المستعار.
- اللفظ المستعار له.

[1] بن عيسى بالطاهر: البلاغة العربية، ص 253.

- المستعار منه.
- القرينة: وهي الكلمة التي تدل على وجود الاستعارة.
- الجامع: وهي الصفة التي تجمع بين المستعار له والمستعار منه[1].

4-1-2-2 الكناية:

عرفها (القزويني(بأنها "لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة المعنى حينئذ"[2]، كقولك فلان طويل النجاد أي طويل القامة، فهو يشير إلى أن الكناية تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقي مع إرادة لازمه، أمّا في المجاز فالقرينة تمنع مع إرادة المعنى الحقيقي.

والمراد بالكناية عند (الجرجاني): "أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وِرْدِفه في الوجود فيومئ به إليه ويجعله دليلا عليه"[3]، مثل "امرأة نؤوم الضُّحَى"، والمراد أنها مترفة مَخْدومة، غير محتاجة إلى السعي بنفسها.

أ/ أركان الكناية:

تتكون الكناية من ثلاثة أركان هي:"

- **اللفظ المكنىّ به:** وهو اللفظ المذكور في التعبير، ويدل على معنى حقيقي.
- **اللفظ المُكَنى عنه:** وهو المعنى المراد الذي يقصده المتكلم، ويكون غير ظاهر.
- **القرينة:** هي التي تفهم من الكلام، ولا تمنع من إرادة المعنى الحقيقي"[4].

مثال: "كثير رماد القدر"

اللفظ المكنى هو: **كثرة الرماد،** واللفظ المكنى عنه: **الكرم،** والقرينة هي: **التي تفهم من الكلام.**

---

[1] ينظر: عاطف فضل محمد :البلاغة العربية،ص 86-87

[2] الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 241.

[3] المصدر نفسه، ص 66.

[4] بن عيسى بالطاهر: البلاغة العربية، ص 297.

3-2 علم البديع:

يرجع فضل وضع هذا العلم وقواعده إلى (أبي العباس بن المعتز) بتأليف كتاب "البديع"، وقد أجمع علماء البلاغة على أن البديع هو: "العلم الذي يعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية تطبيقية على مقتضى الحال، ووضوح الدلالة وهذه الوجوه ضربان، ضرب إلى المعنى، وضرب يرجع إلى اللفظ"[1]

ويأكد (أبو هلال العسكري) "أن هناك النوع من الكلام، إذا سلم من التكلف وبرى من العيوب كان في غاية الحسن، ونهاية الجودة"[2]

فعلم "المعاني" و "البيان" تابع لعلم "البديع"، فبعد أداء حق المعاني في نظم الكلام وحقّ البيان في التعبير عن المعنى الواحد بطرق مختلفة، يأتي علم البديع ليقوم بوظيفته وهي التحسين والتزيين من الجهة اللفظية والمعنوية.

2-3-1 أقسام البديع:

ينقسم علم البديع إلى نوعين من وجوه تحسين الكلام وهي:

2-3-1-1 المحسنات اللفظية: وهي التي يكون التحسين فيها راجع إلى اللفظ مثل: (الجناس السجع، وغيرها).

أ/ الجناس: هو تشابه لفظتان في النطق أو في وجه من الوجوه، واختلافها في المعنى **مثل:** قوله تعالى: **"وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ "** ﴿ الروم، الآية 55 ﴾، فَبَيْنَ لفظتي (الساعة) و(ساعة) جناس تام، فقد تشابها في الحروف وعددها، وترتيبها، لكنهما اختلفا في المعنى، فلفظ (السّاعة) الأول معناه يوم القيامة، ومعنى الثانية الوقت المعروف.[3]

---

[1] أحمد محمود المصري: رؤى في البلاغة العربية دراسة تطبيقية لمباحث علم البديع دار الوفاء، مصر، ط 1، 2008 ص 10.

[2] أبو هلال العسكري: الصناعتين، ص 177.

[3] ينظر : بن عيسى بطاهر : البلاغة العربية، ص 317 – 318.

ب/ السجع: هو تواطؤ الفاصلتين على حرف واحد مثل: قوله تعالى: **"يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ(01) قُمْ فَأَنذِرْ(02) وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ(03) وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ (04)"** ﴿ المدثر، الآية 1-4 ﴾، فقد انتهت جميع الجمل بحرف: الراء[1].

2-3-1-2 المحسنات المعنوية:

وهي التي يكون التحسين فيها راجع إلى المعنى مثل: (الطباق، المقابلة، وغيرها..).

أ/ الطباق: هو" الجمع في العبارة الواحدة بين الشيء وضده" [2]، مثل: قوله تعالى: **"قُل لَّا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ"** ﴿المائدة، الآية 100 ﴾.

وقع طباق بين كلمتي (الخبيث) و(الطيب).

ب/ المقابلة: هي "نوع من أنواع الطباق، ولكنها تكون بين كلمتين متضادتين أو أكثر على الترتيب" [3]، مثل قوله تعالى: **"وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ"** ﴿الأعراف الآية 157 ﴾ مقابلة بين (يحل) و(يحرّم) وبين (لهم) و (عليهم) وبين (الطيبات) و (الخبائث).

اقتصرنا على التمثيل بنوعين فقط لكل من المحسنات اللفظية والمحسنات المعنوية بما يقتضيه المقام، لتشعب كل منهما، ويمكن تلخيصه في المخطط التالي:

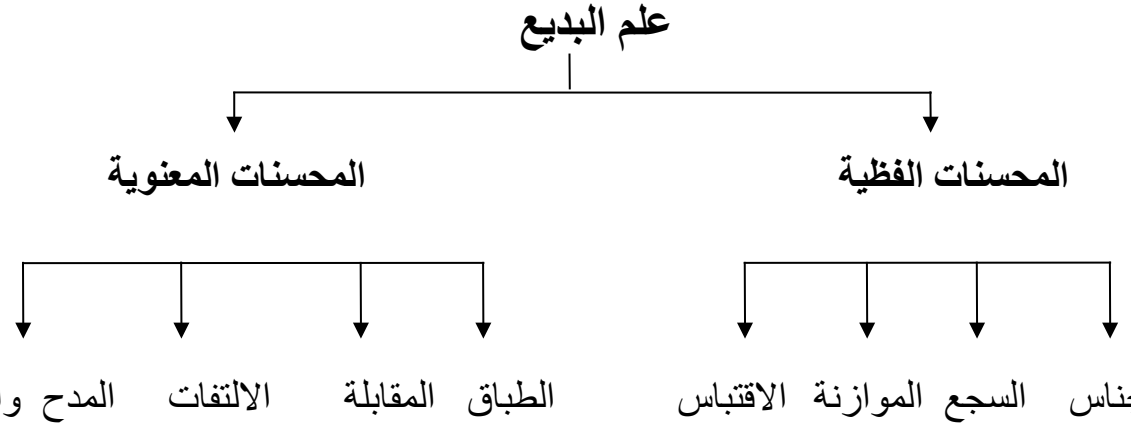

[1] بن عيسى بالطاهر: البلاغة العربية، ص 223.
[2] عاطف فضل محمد : البلاغة العربية، ص 219.
[3] بن عيسى بالطاهر: البلاغة العربية، ص 334.

3/ وظيفة البلاغة وأهمية دراستها:

3-1 وظيفة البلاغة:

تُعَدّ غاية البلاغة فنية، ووظيفتها العمل على النهوض بمستوى الأداء والتبصر بمواطن الجودة: وذلك لتحقيق المتعة الفنية وهذه المتعة ذات جانبين:

أحدهما: التعبير عن الإحساس بالجمال.

والآخر: تذوق الناقد لما جاء به صاحب الفن، واكتشاف كنوز جديدة من الجمال في تلك الأعمال[1].

أخذت البلاغة تُسطِر منذ نشأتها ضوابط الجودة الفنية بشكل عام، فهي "روح الأدب والأدب مادتها، تعلم صنعته وتبصر بنقده"[2]، وتسعى إلى محاصرة ضوابط جودة الكلام، ولهذا السبب تراهم يجمعون في شواهدهم للقضية الواحدة، بين الشعر والنثر، والخطب والرسائل والقرآن، ومن ثم يبقى الفارق بين الشكل وآخر فرقا خارجيا لا دخل له في أصل الجودة[3].

3-2 أهمية دراسة البلاغة:

يمكن أن نلخص أهمية دراسة البلاغة في النقاط التالية:

- معرفة إعجاز القرآن.
- يلتمس المتمكن من أصولها، دقائق العربية وأسرارها، ومراتب الكمال ومزايا صور الشعر والنثر، وبعبارة أخرى يصير ناقدا بارعا.
- يتمكن الخبير بضوابطها وقوانينها، قول الشعر أو النثر في أي غرض أراد، فيصيب الهدف ويدرك القصد، وذلك بما يطابق الحال من الألفاظ والتراكيب بعبارة أخرى يصبح أديبا بارعا[4].

---

[1] ينظر: حامد خلف الربيعي: مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، السعودية، ط 1 1996، ص 37.

[2] أمين خولي: مناهج تحديد (في النحو والبلاغة والتفسير والأدب) دار المعرفة، مصر، ط 1، 1961، ص 223.

[3] ينظر: حامد خلف الربيعي: مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ص 38.

[4] ينظر: عبده عبد العزيز قلقيلة: البلاغة الإصطلاحية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 3، 1992، ص 20.

الفصل الثاني

ملامح الدرس التداولي في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني

الفصل الثاني : ملامح الدرس التداولي في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني

المبحث الأول: التعريف بعبد القاهر الجرجاني و كتابه دلائل الإعجاز

1/ التعريف بعبد القاهر الجرجاني

2/ كتاب دلائل الاعجاز

المبحث الثاني: تجليات الدرس التداولي في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني

1/ ملامح نظرية أفعال الكلام عند الجرجاني

2/ القصدية

3/ ظاهرة الاستلزام الحواري عند الجرجاني

4/ الافتراض المسبق

5/ نظرية الملاءمة عند عبد القاهر الجرجاني

المبحث الأول: التعريف بعبد القاهر الجرجاني و كتابه دلائل الإعجاز

1/ التعريف بعبد القاهر الجرجاني:

هو "أبو بكر عبد القاهر ابن عبد الرحمان ابن محمود، عرف بعبد القاهر الجرجاني لأنه جرجاني الدار – فقد ولد وعاش بجرجان* لم يبرحها حتى لطلب العلم –ولما طوقت شهرته الآفاق شدت إليه الرحال وحثت المطى وهو متصدر جرجان يفيد الراحلين إليه والوافدين عليه توفي بجرجانة ودفن بها سنة 471 ه وقيل سنة 474" [1]

عبد القاهر إمام من أئمة النّحو، وعالم من علماء العربية لإقباله على علوم عصره فهو عالم وفقيه وأديب ومتكلم وشاعر لغوي.

عاش في جرجان في القرن الخامس هجري في العصر العباسي الثاني عصر انقسام الدولة العباسية دويلات وإمارات صغيرة"[2].

شيوخه:

تتلمذ عبد القاهر الجرجاني على يد محمد بن الحسين بن عبد الوارث بن عبد العزيز الفارسي (ت 421 ه) ابن أخت أبي علي الفارسي، كما تتلمذ في الفقه على مذهب الشافعي وفي الكلام على مذهب الأشعري.

كما استفاد من كتب الآمدي، وابن قتيبة وقدامة وأبي هلال العسكري، وأبي أحمد العسكري والزّجاج وسيبويه، والفراء والجاحظ[3]، وكل السابقين له.

تلاميذه:

تتلمذ على يده العديد من التلاميذ في اللغة والنحو "الواردين إلى العراق والمتصدرين بغداد علي بن زيد الفصيحي (...) وكذلك أبو النصر أحمد بن محمد الشجري"[4]

---

[1] عبد القاهر الجرجاني: العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة ط 2 ص 39.

[2] درويش الجندي: نظرية عبد القاهر الجرجاني في النظم، مكتبة نهضة مصر، ص 03.

*جرجان: إقليم بين طرابلس وخراسان.

[3] عبد القاهر الجرجاني: العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، ص 40.

[4] المرجع نفسه: ص 42.

آثاره:

تعددت جوانب ثقافته بتعدد اطلاعه على الكتب في مختلف المجالات، وسنحاول أن نذكر بعض مؤلفاته القيمة في النحو والبلاغة، القرآن، الأدب، الصرف.

وهي كالتالي: (الإيجاز، التلخيص، الجمل، العوامل المئة في النحو، المغني المقتصد أسرار البلاغة، دلائل الاعجاز، الرسالة الشافية في الاعجاز، شرحان على كتاب عبد الله محمد بن زيد الواسطي، المختار من دواوين المتنبي والبحتري وأبي تمام، العمدة في التصريف.

2/ كتاب دلائل الاعجاز:

أ/ الهدف من كتابة الكتاب:

أشار محقق كتاب "دلائل الإعجاز" في مقدمة الكتاب إلى السبب أو الأسباب التي جعلت (عبد القاهر الجرجاني) يؤلف الكتاب، فقد "كان يريد أن يؤسس بكتابه هذا علما جديدا استدركه على من سبقه من الأئمة الذين كتبوا في البلاغة وفي إعجاز القرآن"[1].

كما وضح المحقق سبب تأليف الكتاب بقوله: "ذلك أنّ (عبد القاهر) منذ بدأ في شق طريقه إلى هذا العلم الجديد، الذي أسسه، كان كل همه أن ينقض كلام القاضي في (الفصاحة) وأن يكشف عن فساد أقواله في مسألة (اللفظ) من حيث هو لفظ ونطق لسان"[2]

فجعل القاضي عبد الجبارمدار حديثه في كتابه ونقض آراه.

ب/ سبب التسمية:

يقول صاحب مقاييس اللغة: "الدّال والاّم أصلان أحدهما إبانة الشيء بأمارة تتعلمها والآخر اضطراب في الشيء، فالأول قولهم: دَلَلْتُ فلانا على الطريق وللدّليل الإمارة في الشيء، وهو بين الدّلالة والدّلالة، والأصل الآخر قولهم الشيء إذا اضْطَرَبَ"([3]).

---

[1] المصدر نفسه، ص (أ).

[2] المصدر نفسه، ص (هـ).

[3] ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ، ج 02، ص 260.

والدليل في اللغة هو المرشد، وفي الاصطلاح هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر والإعجاز في الكلام هو أن يؤدي المعنى بطريق هو أبلغ من جميع ما عاداه من الطرق وبتنسيق الكلمتين مع بعض نخلص إلى أنّ (الجرجاني) أراد بـ"دلائل الإعجاز" بيان الوجه الذي يقع فيه الإعجاز في القرآن الكريم، "يتّضح من عنوان الكتاب أنّ المؤلف يستهدف البحث في الدلائل والخصائص الموضوعية التي تكشف عن الإعجاز القرآني"[1]

ج/ مباحث الكتاب: (منهجه)

استهل الجرجاني كتابه بمدخل في إعجاز القرآن، ثم راح يفسّر ويشرح نظريته –النظم- فقسم الكتاب إلى فصول، ويمكن إجمالها في: مقدمة، ثم مدخل، والقول في النّظم وتفسيره، والتقديم والتأخير، الحذف، ثم فروق في الخبر، والفصل والوصل، ثم أمر اللّفظ والنظر في المجاز.

وقد اختلف الباحثون في المنهج الذي اتبعه في كتابه، فهناك من يقول أنه منهج لغوي تحليلي قامت على أساسه نظرة الجرجاني إلى الظواهر البلاغية، وهناك من يطلق عليه المنهج التحليلي الفني باعتباره منهج يمزج بين القاعدة والذوق الفني.

د/ طباعته:

طبع الكتاب عدّة مرات منها: طبعة 1902، وطبعة 1912، مصحّحة من محمد عبده والشنقيطي، وطبعة 1988 لرشيد رضا، والطبعة الخامسة سنة 2004 بالقاهرة لمحققها محمد محمود شاكر.

هـ/ النسخ:

"توجد نسختان من الكتاب: الأولى (ج) من مكتبة حسين جلبي معاني بتركية كتبت سنة (568 ه) أواسط شهر ربيع الأول، والثانية نسخة المخطوطة: (س) من مكتبة أسعد أفندي (0043ه) بتركية"[2].

[1] يوسف أبو العدوس : مدخل إلى البلاغة العربية، دار المسيرة، عمان ، ط 1، 2007م، ص 36

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص (ز).

المبحث الثاني: تجليات الدرس التداولي في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني

اهتمت البلاغة العربية بأطراف العملية التواصلية، وهي لا تختلف في هذا عن مجال التداولية، بالإضافة إلى اهتمامها باللغة أثناء الاستعمال ضمانا لتحقيق التواصل من جهة والوصول إلى غرض المتكلم وقصده من كلامه من جهة أخرى.

فالتداولية تهتم بدراسة اللغة أثناء التلفظ، " باعتبارها "كلاما محددا" صادر من "متكلم محدد" وموجها إلى "مخاطب محدد" "بلفظ محدد" في مقام "تواصلي محدد"، لتحقيق غرض "تواصلي محدد" " [1]، أي أن التداولية تدرس اللغة في إطار تواصلي، وليس بمعزل عنه ومعرفة مدى تأثير السياقات الخارجية في نظام الخطاب.

وفكرة مقتضى الحال فكرة تداولية في صميمها، أي مطابقة الكلام لمقتضى الحال وقد تمت دراسة هذه الظاهرة ضمن مباحث "علم المعاني"، وهذا واضح عند (الجرجاني) باسم "النظم"، إذ يؤكد أن الكلام يكون وفق الحالة التي يكون عليها المخاطب، فكلما اختلف المقام وحال السامع، اختلف الخطاب، واختلفت دلالاته فيقول في تحقيق القول في البلاغة والفصاحة: "ومن المعلوم أن لا معنى لهذه العبارات وسائر ما يجري مجراها، ما يُفْرَدْ فيه اللّفظ بالنعت والصُّفة، وينْسب فيه الفضل والمزية إليه دون المعنى، غير وصف الكلام بحسن الدلالة، وتمامها فيما له كانت دلالة"[2].

فالكلمة لا تكون فصيحة إلا إذا كانت في السياق، ولا معنى للعبارات إذا انفصل اللفظ عن المعنى.

ويقول أيضا: "هل تجد أحدا يقول: "هذه اللفظة فصيحة"، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟"[3]، إذ لا يمكن فصل الكلام عن المقام،ولا يمكن أن يفهم الكلام أو يكون له معنى دون مقام، استنادا إلى مقولة:" لكل مقام مقال".

---

[1] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، العرب، ص 26.

[2] المصدر نفسه، ص 43.

[3] المصدر نفسه، ص 44.

1/ ملامح نظرية أفعال الكلام عند الجرجاني.

نجد لهذه النظرية آثارا في التراث العربي البلاغي وذلك ضمن مباحث علم المعاني فهي تقابل ما يطلق ويصطلح عليه مبحثي الخبر والإنشاء، يقول(مسعود صحراوي): "تندرج ظاهرة الأفعال الكلامية تحديداً ضمن الظاهرة الأسلوبية المعنونة بالخبر والإنشاء. وما يتعلق بها من قضايا وفروع وتطبيقات ولذلك تعتبر نظرية الخبر والإنشاء عند العرب من الجانب المعرفي العام مكافئة لمفهوم الأفعال الكلامية"[1].

وإذا عدنا إلى تقسيم كل من الخبر والإنشاء من منظور تداولي معاصر سنجد الخبر يندرج ضمن التقريريات، والإنشاء ضمن الأمريات والإيقاعيات والبوحيات[2].

وقد اهتم (عبد القاهر الجرجاني) بالخبر وهو ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه مراعيا بذلك حال السامع فعمد إلى تنبيهه وإعلامه بما يقصده إذ يقول : "مما يحسن ذلك فيه ويكثر الوعد والضمان كقول: الرجل: أنا أعطيك أنا أكفيك، أنا أقوم بهذا الأمر، وذلك أن من شأن من تعده وتضمن له أن يعترضه الشك في تمام الوعد وفي الوفاء به. فهومن أحوج شيء إلى التأكيد"[3] ويقول أيضا "وكذلك يكثر في المدح كقولك: أنت تعطي الجزيل أنت تقري في المحل أنت تجود حين لا يجود أحد"[4].

الجمل السابقة هي جمل خبرية، تحتمل الصدق كما تحتمل الكذب، وهي تندرج ضمن التقريريات عند (أوستين).

وسنحاول التعرض لهذه النظرية أكثر من خلال دراستنا لبعض ما جاء في كتاب "دلائل الإعجاز" في "فصل القول في التقديم والتأخير" في مسائل الاستفهام.

الاستفهام بالهمزة في التقديم والتأخير في الفعل الماضي والفعل المضارع:

القولان "أفعلت" و"أنت فعلت" يختلفان من حيث المعنى ، ففي "أفعلت" كان الاستفهام عن الفعل، وهو يؤدي معنى الشك في الفعل نفسه، وليس في الفاعل. يقول (الجرجاني): "إذا قلت:

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 49.
[2] ينظر: المرجع نفسه، (ص 82-83).
[3] المصدر نفسه ، ص 134.
[4] المصدر نفسه، ص نفسها.

أفعلت؟ فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده" ومن أمثلة ذلك:

- أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟
- أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟
- أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟

أما في "أأنت فعلت" فالشك في الفاعل من هو؟ دون أن يعرف هل تحقق الفعل أم لا بمعنى أنه ليس قولا إنجازيا؛ فنقول:

- "أأنت بنيت هذه الدار؟ ، "أأنت قلت هذا الشعر؟
- "أأنت كتبت هذا الكتاب؟"

ففي هذه الأمثلة فالشك يكون في من هو الفاعل.[1]

وقد يقول في موضع آخر: "أأنت فعلت"؛ فهناك تقرير بالفعل من غير توهم بأن الحدث غير موجود كما في القول الأول، ودلالة ذلك أن الفعل قد وقع وهو بذلك قول إنجازي يؤدي معاني جديدة غير الاستفهام، حيث يقول (الجرجاني) في ذلك :"واعلم أن هذا الذي ذكرته لك في الهمزة وهي الاستفهام قائم فيها إذا هي كانت للتقرير، فإذا قلت: "أأنت فعلت ذلك" كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل، واعلم أن الهمزة فيما ذكرنا تقرير بفعل قد كان، وإنكار له لم كان، وتوبيخ لفاعله عليه"[2].

ويأخذ الاستفهام في تقديم الاسم وتقديم الفعل معان أخرى، ذات أبعاد تداولية منها:

[1] ينظر: المصدر نفسه ، ص 111.
[2] المصدر نفسه، ص (113-114).

الإنكار:

ومن أمثلته، عند الجرجاني إشارته إلى قوله تعالى: «**أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيمًا**» ﴿ سورة الإسراء ﴾40 وقوله أيضا:« **أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**» ﴿سورة الصافات ﴾153، فهذا ردّ على المشركين وتكذيب لهم في قولهم ما يؤدي إلى هذا الجهل العظيم وإذا قدم الاسم في هذا صار الإنكار على الفاعل، ومثاله قولك للرجل الذي انتحل شعرا: أأنت قلت هذا الشعر؟ كذبت لست ممن يحسن مثله، أي تنكر على المخاطب قول الشعر، ولا تنكر الشعر[1].

النفي:

ومثال ذلك: "قولك للرجل يدعي أن قولا كان مِمَّن تعلم أنه لا يقوله: "أهو قال ذاك بالحقيقة أم أنت تخلط؟" تضع الكلام وضعه إذا كنت علمت أن ذلك القول قد كان من القائل لينصرف الإنكار إلى الفاعل فيكون أشد لنفي ذلك وإبطاله"[2]، أي نفي القول عن الفعل.

من خلال الأمثلة السابقة نلاحظ أن الاستفهام يخرج عن حقيقته لمعان فينتج عن ذلك صيغ مجازية فرعية (أفعال كلامية غير مباشرة) تفهم من السياق.

كما يفرق(الجرجاني) بين "نظم الحروف" أي تنظيم أصوات الكلمة الواحدة ، وبين نظم الكلام، أي بناء الجمل والتراكيب من المفردات، ويقول عن نظم المفردات من أصواتها المؤلفة لها "وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه، فلو أنَّ واضع اللغة كان قد قال "ربض" مكان "ضرب" ما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد"[3] وهذا القول يمثل الجزء

[1] ينظر: المصدر نفسه،ص 114
[2] المصدر نفسه، ص 124.
[3] المصدرنفسه ، ص 49.

الأول من النظم، وأما الجزء الثاني فيمثل نظم الكلام، حيث يقول(الجرجاني): "وأما "نظم الكلم" فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وتُرَتِّبُهَا على حسب ترَتُّبِ المعاني في النفس. فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضمّ الشيء إلى الشيءْ كيف جاء واتَّفق ولذلك كان عندهم نظيرا للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتِّحبير وما أشبه ذلك"[1]. أما الجزء الثالث فهو اعتبار الأجزاء مع بعضها فيقول: "مما يوجب اعتبار الأجزاء مع بعضها بعض حتى يكون لوضع كل حيث وضع، علة تقتضي كونه هناك، وحتى لو وُضِعَ في مكان غيره لم يصلح"[2] وهذه الأجزاء الثلاثة التي ذكرها (عبد القاهر الجرجاني) تلتقي مع تقسيم (أوستين) لفعل القول الذي يتفرع إلى ثلاثة أفعال فرعية: الصوتي والتبليغي والخطابي.

ولقد أدرك (عبد القاهر الجرجاني) مفهوم الأفعال المباشرة وغير المباشرة التي صنفت ضمن نظرية الأفعال الكلامية والتي جاء به (سيرل)، بيد أنه لم يسمها بهذه الأسماء ولكنه قسمها إلى قسمين حيث يقول "الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة فقلت "خرج زيد" وبالانطلاق عن "عمرو" فقلت: عمرو منطلق"[3]. وهذا الضرب تحيل فيه الكلمات على معانيها الحرفية، وعليه يمكن إدراجها في الأفعال الكلامية المباشرة.

أما الضرب الثاني فهو "ضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على "الكناية" و"الاستعارة" و "التمثيل" "[4] وهذا الضرب يتماثل مع الأفعال الكلامية غير المباشرة التي لا يتطابق معناها الحرفي مع غرضها الإنجازي.

ويضيف (الجرجاني) في موضع آخر شارحا الفرق بين: "زيد منطلق" و"زيد المنطلق" و"المنطلق زيد" في كل جملة من هذه الجمل غرض معين وقصد خاص. ففي قولك "زيد منطلق"

[1] المصدر نفسه، ص نفسها.
[2] المصدر نفسه، ص نفسها.
[3] المصدر نفسه، ص 262.
[4] المصدر نفسه ، ص 262.

على رأي(الجرجاني) "كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تفيده ذلك ابتداء"[1] وفي قولك "زيد المنطلق" كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان إما من زيد وإما من عمرو فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره"[2].

وهذه الجمل تتفق مع ما أورده (سيرل) من تمييز بين القوة الغرضية وهدف الخطاب فالمحتوى القضوي لها ظل واحدا وهدفها الكلي هو الإفادة، بينما تتغير القوة الغرضية والهدف الجوهري للخطاب بتغير قصد المتكلم[3].

2/ القصدية:

لا يقل اهتمام (عبد القاهر الجرجاني) بالقصد عن اهتمام (سيرل)، من خلال إلحاقه الألفاظ بالمعاني، وربطها بمقاصد المتكلمين، وأكد ذلك في)باب التقديم والتأخير، والاستفهام بالهمز، وتقديم المسند إليه، وباب الفصل والوصل) إذ يقول: "لا يصح وصف الإنسان بأنه قد عجز عن شيء، حتى يُرِيدَ ذلك الشيء ويقصد إليه، ثم لا يتأتى له، وليس يُتَصَوَّر أن يقصد شيء لا يعلمه، وأن تكون منه إرادة لأمر لم يعلمه في جملة"[4]، بمعنى أن الإنسان لا يمكن أن تصفه على أنه عاجز حتى يقصد ذلك، فالإنسان لا يمكنه أن يتحدث عن شيء إلا وهو يعلمه.

وقد أكّد (الجرجاني) أن القصدية أداة للتمييز بين أنواع الخطاب، وهي التي تتحكم في المعنى الذي يريد المتكلم إيصاله، وقد مثل لذلك من القرآن الكريم بقوله تعالى: "**وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ**" ﴿النساء، الآية ﴾171، فيقول: "ذلك أنهم قد ذهبوا في رفع "ثلاثة" إلى أنها خبر مبتدأ محذوف، وقالوا: إنّ التقدير: "ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة" فليس ذلك بمستقيم. وذلك أنا إذا قلنا: "ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة"، كان ذلك والعياذ بالله، شبه الإثبات أن ههنا آلهة من حيْثُ أنك إذا نفيت، فإنما تنفي المعنى المستفاد من الخبر عن المبتدأ، ولا تنفي معنى المبتدأ والوجه، والله أعلم، أن تكون "ثلاثة" صفة المبتدأ، لا خبر المبتدأ، ويكون التقدير: "ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة أو في الوجود آلهة ثلاثة"، ثم حذف الموصوف الذي هو "آلهة" فبقي ولا تقولوا آلهة ثلاثة، ثم حذف الموصوف الذي

[1] المصدر نفسه، ص 177.
[2] المصدر نفسه، ص نفسها.
[3] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 173.
[4] المصدر نفسه ، ص 386.

هو "آلهة"، فبقي: ولا تقولوا ثلاثة ، وليس في حذف ما قدّرنا حذف ما يتوقف في صحّته"[1] فقصد المتكلم يختلف باختلاف التأويل ويطابق السياق والمقام، وهنا يتجلى البعد التداولي في مقصدية المتكلم.

وأكد أيضا مقصدية المتكلم في "باب التقديم والتأخير، إذ يعد من أهم مباحث علم المعاني، حيث إنّ أي تغيير في موقع المفردات ينتج دلالة جديدة تختلف عن الدلالة السابقة فهو آلية يلجأ إليها المتكلم لإنتاج الملفوظات التي يراعي فيها السياق، لتأدية العملية التبليغية.

وقد لاحظ (الجرجاني) ما للتقديم والتأخير من أثر في الدلالة، إذ أنَّ كل تقديم أو تأخير يدُلُّ على قصد معين، يقول: قتل الخارجي زيد، حيث قدموا المفعول به "الخارجي" على الفاعل "زيد" لأنُّ المتكلم راعى حال المخاطب الذي ينتظر "قتل الخارجي" ولا يهمه من القائل، وأما في قول "قتل زيد رجلاً، فإنَّ الفاعل "زيد" قدم على المفعول به "رجلا" لأنّ المتكلم راعى حال المخاطب وذلك لأنّ المخاطب لا يتوقع هذا الفعل من زيد[2].

كما اهتم (الجرجاني) بالقصدية في "باب الاستفهام بالهمز". إذ يراعي المتكلم القصد أثناء استفهامه عن الشيء، بحيث يقدم ما شك في أمره، فإنّ كان الشك في الفعل جعله بعد أداة الاستفهام مباشرة، وإن كان الشك في الاسم كان بعد الأداة، فهو يتبع قصد المتكلم والمعنى المراد "تبليغه وهنا يتجلى البعد التداولي وهذا ما وضحه (الجرجاني) في الأمثلة التالية:

- أبنيت الدار التي كنت أن تبنيها.
- أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ← الاستفهام عن وقوع الفعل أو عدمه
- أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه

[1] المصدر نفسه، ص 379.
[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 108.

- أأنت بنيت هذه الدار
- أأنت قلت هذا الشعر
- أأنت كتبت هذا الكتاب

← التأكد من الفاعل[1]

يبين (الجرجاني) أنه كلما اختلف التركيب اختلف المقصد، وهذا من أهم مباحث التداولية، فلما كان الشك وارداً في الفعل جاء بعد الاستفهام مباشرة، ولما كان غرض المتكلم التأكد من الفاعل جعل الأسماء والضمائر بعد أداة الاستفهام.

وقد أشار إلى فساد الخطابات التالية:

- أبنيت هذه الدار
- أقلت هذا الشعر
- أكتبت هذا الكتاب

لأنّه- استنادا إلى ما سبق –ما جاء بعد همزة الاستفهام هو المشكوك فيه، وقد جاء بعدها في هذه الجمل أفعال، ولكن هذه الأفعال محققة (فالدار مبنية، والشعر مقول، والكتاب مكتوب) فكيف يكون الشك فيها؟[2]

كما أشار (الجرجاني) إلى القصد في تقديم المسند إليه عن المسند، مراعاة لقصد المتكلم وفي ذلك قسم القصد إلى الفاعل إلى قسمان:

الأول: أن يكون غرض المتكلم إثبات أنه فاعل الفعل دون غيره، ومن ذلك (أنا كتبت في معنى فلان، وأنا شفعت في بابه)، فقصد المتكلم هو إثبات تفرده بالفعل.

الثاني: أن يكون غرض المتكلم تمكين الفعل في نفس السامع، وتمنعه من الشك لذلك تبدأ بذكره "هو يعطي الجزيل" و "هو يحب الثناء"، كأنّه تفرد بفعل العطاء والثناء[3] كما يقدم المتكلم المسند

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص(111-112).
[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 112.
[3] المصدر نفسه، ص 222.

إليه عن المسند للتخصيص نحو: رجل جاءني فالقصد هو تخصيص الجنس، أي أن رجلا جاءني لا امرأة،فالبعد التداولي يتجلى هنا في الإهتمام بالمتكلم والسامع وقصديهما.

كما أشار إلى ذلك في باب "الفصل والوصل" حيث يقول: "اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعض على بعض، أو ترك العطف فيها والمجيئ فيها منثورة، تستأنف واحدة منها بعد أخرى، من أسرار البلاغة ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخُلص وإلا قوم طبعوا على البلاغة، وأوتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد، وقد بلغ من قوة الأمم في ذلك أنهم جَعلوه حدا للبلاغة"[1]،فالفصل والوصل مرتبطان بالمتكلم وكفاءته اللسانية يستند إليها المتكلم لتوضيح مقاصده للسامع.

وقد تنبه (الجرجاني) إلى طريقة ارتباط أجزاء القول لحصول المعنى، وهو ارتباط يتعلق بالفعل المتضمن في القول، وذلك يستدعي إمعان التدقيق في القول، وفي هذا القول: "اعلم أن مما يقل نظر الناس فيه من أمر العطف، أنه قد يؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتان"[2].

فالوصل ينظر إليه من جهة الفائدة التي يحققها القول بنظمه، فالمتكلم ينشئ الكلام بمراعاة القصد المرتبط بالمعنى النفسي وذلك مع معاني النحو.

وقد مثل لذلك بقوله: "

تَوَلَّو بَغْتَةً، فَكَأَنَّ بَيِنًا تُهِيبُنِي، فَفَاجَأَنِي اغتِيَالاً

فكان مُسْيِرُ عَيْسَهُمْ ذَمِيلا وَيَسَرَ الدَمْعُ إِثْرَهُمْ انْهِمَالاً"[3]

نظر (عبد القاهر الجرجاني) إلى الوصل في البيتين، بالنظر إلى السابق واللاحق فيه وذلك لأنّ المعنى المقصود لا يتحقق إلا بالوصل بين البيتين، لتحقيق الفعل المتضمن فيقول "(فكان مَسَيرُ عيسهم) معطوف على (تولوا بغتة) بدون ما يليه من قوله (ففاجأني) لأنّ إن عطفناه على هذا الذي يليه أفسدنا المعنى، من حيث أنّه يدخل في معنى (كأنَّ)، وذلك يؤدي إلى أن لا يكون (ميَسر عيسهم) حقيقة، ويكون مُتَوَهِّمًا كما كان تَهَيُّبُ البين كذلك، وذلك أن الثانية مُسَبَّبٌ والأولى سبب

[1] المصدر نفسه، ص 222.
[2] المصدرنفسه ، ص 244.
[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ألا ترى أن المعنى: (تولوا بغتة فتوهمت أنُّ بينا تهِيبُنِّي؟) ، ولا شك أنَّ هذا التوهم كان بسبب أنّ كان التولي بغتة، وإذا كان كذلك، كانت مع الأولى كالشيء الواحد"[1].

(المتنبي) هنا قدم وأخّر ووظّف آلية الوصل، من أجل حصول المعنى وإيصاله للسامع (فالجرجاني) لم يكتف بالمبدأ النحوي في عطف الجمل، وإنما نظر إلى القصد والمعنى المراد وكذا مراعاة السامع، وهذا ما تسعى إليه القضايا التداولية.

3/ ظاهرة الاستلزام الحواري عند الجرجاني:

بما أن ظاهرة الاستلزام الحواري من أهم قضايا التداولية، فقد كان لها بروز عند العرب ومن ذلك تمييز اللغويين العرب والبلاغيين منهم بصفة خاصة في استعمال العبارات اللغوية بين ما يسمونه بالاستعمال الحقيقي، والاستعمال المجازي[2].

وقد تطرق (الجرجاني) إلى ذلك "إذ يعتبر خلاصة ما أنتجه الفكر العربي لأن تفكيره لم يقف عند التركيب، بل تخطاه إلى فحص مختلف جوانب الظاهرة اللغوية فحصاً دقيقا لما يتميز به من شمول للعمليات الدلالية والمقامية الراجعة إلى اختيار المتكلم وظروف إبلاغه"[3].

و(الجرجاني) في كتابه "دلائل الإعجاز" تحدث عن الاتساع في القول وكان ذلك في فصل عنونه "في اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره"، وقد ربط الاتساع بالكناية والمجاز فهذا الاتساع يتعدى المعنى الظاهر إلى معان جديدة، تفهم من خلال السياق الذي ورد فيه القول قال في بداية هذا الفصل: "اعلم أن لهذا الضرب اتساعا وتفننا لا إلى غاية، إلا أنه على اتساعه يدور في الأمر الأعم على شيئين: "الكناية" و"المجاز"[4].

فقد فصل (عبد القاهر الجرجاني) في أمر التشبيه والتمثيل والكناية والاستعارة والمجاز ودلك تحت فكرة أن المزية فيها ليست في أنفس المعاني التي يقصد المتكلم إليها الخبر، وإنما في طريقة إثباته لها وتقريره إياها. وهذه بعض الأمثلة الواردة في كل من الكناية، والمجاز والاستعارة.

---

[1] المصدر نفسه، ص 244.

[2] ينظر: محمد السيدي: إشكالية المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحواري، مجلة فكر ونقد، الرباط، المغرب، ع 25 2000، ص 101.

[3] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1994، ص (18-19).

[4] المصدر نفسه، ص 66.

1-3 الكناية:

والمراد بالكناية عند (الجرجاني): "أن يريد المتكلم إثباتَ معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه ورِدفْه في الوجود، فيومئ به إليه، ويجعله دليلا عليه، مثال ذلك قولهم: "هو طويل النجاد"، يريدون طويل القامة، و"كثير رماد القدر" يعنون كثير القرى، وفي المرأة، "نؤوم الضحى"، والمراد أنها مترفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها""[1].

فالمقصود بالأقوال الكنائية أن المتكلم لا يذكر المعنى باللفظ الموضوع له في اللغة ولكن يأتي بألفاظ تلزمها فيذكرها قاصداً بها طلب ملزوميتها،و بهذا تكون أقوالا إضمارية وتكون معانيها معاني استلزامية[2].

ففي المثال السابق الذكر **"كثير رماد القدر"** ، يدل المعنى الحرفي للعبارة على أن هذا الشخص يوجد في بيته رماد كثير، ولكن المعنى الذي يريد المتكلم إبلاغه للمتلقي هو وفرة الكرم.

- كثرة الرماد ناتجة عن كثرة الجمر.
- كثرة الجمر ناتجة عن كثرة إحراق الحطب.
- كثرة إحراق الحطب ناتجة عن كثرة الطبائخ.
- كثرة الطبائخ دليل على كثرة استقبال الضيوف (كثرة المضيافة).
- المضيافة دليل على الكرم.

⇦ إذن كثرة الرماد تعني وفرة الكرم.

أما بالنسبة لمثال: **"طويل النجاد"**، فالمعنى الظاهر والحرفي أنه طويل النجاد لكن المعنى غير الظاهر أو المعنى المستلزم الذي يريد المخاطب إيصاله هو أن هذا الشخص طويل القامة.

وفي عبارة: **"نؤوم الضحى"** يفهم من المعنى المباشر أن هذه المرأة تنام إلى وقت الضحى فانتقل المعنى المباشر إلى معنى غير مباشر، بحيث يفهم من هذه العبارة أن هذه المرأة مترفة مخدومة لها ما يكفيها من أمرها، وما دام يوجد من يخدم هذه المرأة فمن الطبيعي أن تنام حتى

---

[1] المصدر نفسه، ص 66.

[2] ينظر: ليلى كادة: الأبعاد التداولية في المنظومة البلاغية، فصل الخطاب، مخبر الخطاب الحجاجي، أصوله ومرجعياته وآفاقه في الجزائر، جامعة ابن خلدون، دورية أكاديمية، ع 6، تيارت، الجزائر، أفريل، 2004، ص 129.

وقت الضحى. إن التمييز بين المعنى الصريح والمعنى المستلزم يكون على أساس أن الأول تدل عليه العبارة بلفظها أما الثاني فتدل عليه العبارة باستعمالها في موقف تواصلي معين[1].

2-3 المجاز:

تحدث (عبد القاهر الجرجاني) عن المجاز فقال: "وأما المجاز فقد عوَّل الناس في حدِّه على حديث النقل، وأن كل لفظ نقل عن موضوعه فهو "مجاز"، والكلام في ذلك يطول وقد ذكرت ما هو الصحيح من ذلك في موضع آخر، وأنا أقتصر ههنا على ذكر ما هو أشهر منه وأظهر، والاسم والشهرة فيه لشيئين: "الاستعارة" و "التمثيل"، وإنما يكون التمثيل مجازاً إذا جاء على حَدِّ الاستعارة"[2].

ومن الأمثلة التي أوردها:

ـ **"أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى"** عندما نقرأ هذه العبارة نفهم منها أن هذا الرجل يقدم رجلا عن أخرى في مشيه، وهذا هو المعنى الظاهر أو المباشر الذي يفهمه المتلقي (المعنى الحرفي)، أو كما يعرف بالقوة الإنجازية الحرفية، ولكن ليس هذا هو المعنى الذي يريد المتكلم إيصاله للمتلقي فالمعنى المراد من هذه العبارة هو أراك متردداً في كلامك، كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى، أو تقال هذه العبارة للرجل الذي يتردد في الشيء بين فعله وتركه[3].

ومن المنظور التداولي نلاحظ أن هذه العبارة انتقلت من المعنى الحرفي أو القوة الإنجازية الحرفية، إلى معنى آخر مستلزم وهذا الأخير يفهم من المعنى السياقي للموقف الذي ورد فيه الكلام، وقد دلل الجرجاني على ذلك بقوله تعالى: «**وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا**» ﴿سورة القمر ﴾12 المفهوم من الآية أن الأرض هي التي فجرت، ولكن التفجير للعيون في المعنى وأسقط على الأرض في اللفظ، وذلك أنه قد أفاد أن الأرض قد صارت عيونا كلها وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها، ولو أجري اللفظ على ظاهره فقيل وفجرنا عيون الأرض أو العيون في الأرض[4] فانتقلت الدلالة هنا من معناها الحرفي إلى معنى مستلزم.

---

[1] ينظر: محمد السيدي، إشكالية المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحواري، ص 102.
[2] المصدر نفس، (ص 66-67).
[3] ينظر: المصدر نفسه، ص (68-69).
[4] المصدر نفسه، ص 102.

3-3 الاستعارة:

يُعرف (الجرجاني) الاستعارة بقوله هي: "أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتُجْرِيَهُ عليه"[1]. ومن الأمثلة التي ذكرها عن الاستعارة:

-**"رأيت أسداً"** فالمفهوم من هذا المعنى أنه رأى أسداً، وهذا ما يعرف بالمعنى الحرفي أو الظاهر الذي يفهمه المتلقي من غير تأويل، ولكن ليس هذا هو المعنى الاستعاري الذي يفهم من هذا القول، فهو لا يريد من هذا المعنى أنه رأى أسداً، ولكن غرضه أن يوصل للمتلقي معنى أنه رأى "رجلا هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواءً"[2]، حيث جعل الرجل بشجاعته أسداً وهذا ما يسمى بالمعنى المستلزم وهذا المعنى يفهم من سياق الكلام.

-**"أراك تنفخ في غير فحم وتخط على الماء":** "فتجعله في ظاهر الأمر كأنه ينفخ ويخط والمعنى على أنك في فعلك كمن يفعل ذلك"[3]، من المعروف أن الذي يخط يخط على الورق وليس على الماء، إذن فالمعنى هنا يفهم من السياق الذي جرى فيه هذا الخطاب.

نلاحظ مما سبق أن (الجرجاني) يذهب إلى أن العبارة اللغوية لا يمكن أن تفهم دائما على الحقيقة، أي أن المعنى الظاهر الذي يدل عليه لفظ العبارة، ليس دائما هو المعنى المراد، وهذا الصنف من المعنى هو ما يمكن أن نسميه بالمعنى المستلزم.

وقد قسم (الجرجاني) الكلام إلى ضربين: الضرب الأول: هو الذي يعرف الغرض منه – معناه- بدلالة اللفظ وحده. أما الضرب الثاني، فلا يمكن معرفة الغرض منه بدلالة اللفظ وحده، أي أن الأول يدل على معناه بظاهر لفظه، والثاني يحتاج إلى إعمال الفكر لأن معناه مستفاد من المعنى الأول[4].

وقد أطلق عليه مصطلح "المعنى" و"معنى المعنى" فقال: "وإذ قد عرفت هذه الجملة فههنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: "المعنى" و "معنى المعنى"، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر

---

[1] المصدر نفس، ص 67.
[2] المصدر نفسه، ص نفسها.
[3] المصدر نفسه، ص 69.
[4] ينظر: المصدر نفسه، ص 262.

اللفظ الذي نصل إليه بغير واسطة، و"بمعنى المعنى" أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"[1]، أي أن المعنى عند (الجرجاني) هو المفهوم من ظاهر الفظ الذي نصل إليه بلا واسطة، في حين أن معنى المعنى أن تقف على اللفظ بمعنى معين، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر.

فهو بهذا من الذين اهتموا بالمعاني الإضافية اهتماما كبيرا، فأبرزوا دلالات الألفاظ على حقيقتها، بأنها تشير إلى معان يدركها السامع في تعبير معين، وأن المعاني ذاتها توحي بمعان أخرى، تدل على ما للألفاظ من إيحاءات تتعاون جميعها في آداء وظيفتها، كي تبرز المعاني وتجعلها جلية بارزة، وليكون للتفسيرات دلالة واحدة على المعاني المقصودة فتحدد مداها، وتبرز سمات العلاقات القائمة بين اللفظ والمعنى[2].

4/ الافتراض المسبق:

الافتراض المسبق –كما تناولناه مسبقا –هو انطلاق المخاطبين من معطيات قاعدية لتحقيق الفهم، ونجد (الجرجاني) في أكثر من موضع يقر بأنه يجب أن يكون هناك هذا النوع من المعطيات المعرفية، وذكر ذلك في "باب التقديم والتأخير، وباب الحذف".

حيث يقول في باب التقديم والتأخير: "أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه خَرَجْتَ من كلام الناس"[3]، معنى ذلك؛ هل أنت أنهيت الكتاب الذي شرعت في كتابته فأنت تعلم أنّه كان يكتب كتابا ثم تأتي وتسأله هل أنت من أكمل كتابة الكتاب الذي شرعت في كتابته فمن غير المعقول أن تطرح مثل هذا السؤال، وأنت لديك افتراض مسبق، وعليه يكون السؤال: "أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه"، وهذا هو الصواب لأنك تريد أن تعرف هل فرغ من كتابة الكتاب أم ليس بعد.

[1] المصدر نفسه،ص 263.
[2] ينظر: وليد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، دمشق، 1983، ص 142.
[3] المصدر نفسه، ص 112.

ويقول أيضا: " "أرجل جاءك" فأنت تسأله، عن جنس من جاءه، أرجل هو أم امرأه؟ ويكون هذا منك إذا كنت عَلِمْتَ، أنه قد أتاه آت، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي فسبيلك في ذلك سبيلك إذا أردت أن تعرف عَيْنَ الآتي فقلت: "أزيد جاءك أم عمرو؟" "[1]،فيمكنك أن تطرح السؤال الأول لأنك تعلم أنّ هناك آت، أي لديك افتراض مسبق وهذا بعد تداولي.

كما أكُّد ذلك في "باب الحذف"، إذ يعد من مظاهر الكفاءة والاقتدار اللغوي، للمتكلم والتنبه له من طرف السامع، حيث يعمد المتكلم إلى إضمار أو انتزاع أجزاء من الكلام يزداد بها المعنى تأثيرا، وتزداد الرابطة التواصلية ظهورا، من حيث أنّ السامع يسعى إلى فك شفرات الحذف ومضمراته بسيرورة من الافتراضات المسبقة والاستدلالات التي من شأنها أن تساعده في التأويل المناسب للقول، ويقول في ذلك: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسّحر فإنك ترى به ترك الذّكر،أفصح من الذّكر والصّمت عن الإفادة، أزيد للإفادة وتجدَّك أنطق ما تكون إذا لم تنْطِق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبِنْ"[2].

فالملاحظ أن (الجرجاني) تنبّه إلى مزايا وأسرار الحذف والنظم، بدليل أنه توسع في الحديث عنه في كتابه، وهو يعدّ أقرب وسيلة لتحقيق الإيجاز في القول، وقد يؤدي إلى الإيضاح والإفهام أكثر ما يؤديه الذكر والتوسع، لذلك نجد بعض المتخاطبين في العملية التواصلية يميلون إلى اختزال الأداء الخطابي، وذلك بحذف بعض العناصر المكررة في الكلام وما يكون مفهوما لدى المخاطَب، بالاعتماد على قرائن مصاحبة تساعده في تقصي المعنى المقصود من طرف المخاطِبْ، لأنّ "القرينة شرط في صحة الحذف لأنّه مقترن بها أي غرض من أغراض أسلوب الحذف في المسند إليه والمسند والفضلة"[3].

ومثل (الجرجاني) لذلك بحذف المبتدأ أو حذف المفعول به، فيقول: "فاعلم أنّ أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة، ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين"[4].

---

[1] المصدر نفسه، ص 142.

[2] المصدرنفسه ، ص 146.

[3] حسن جمعة: في جماليات الكلمة (دراسة جمالية بلاغية نقدية)، منشورات اتحاد الكتاب، دمشق، 2002، ص 84.

[4] المصدر نفسه، ص 154.

وقد مثل لحذف المبتدأ بقوله:"

إذا ذُكِرَ ابنا العُنْبَرِيَّة لم تضِفْ ذِرَاعِيْ، وألْقَى بَاسْتِهِ مِنْ أُفَاخِرُ

هلالان ، حمُّالان في كلِّ شَتْوَةٍ من الثِّقْلِ مَا لَا تَسْتَطِيعُ الأَبَاعِرُ"

"حمالان" خبر ثان، وليس بصفة، كما يكون لو قلت مثلا: "رجلان حمالان" [1]".

ويلتقي موضوع الحذف وارتباطه بالسامع بمفهوم الافتراض المسبق في اللسانيات التداولية في كيفية التخاطب بين المتكلم والسامع بمراعاة المعارف المشتركة بينهما مما يجعل الحذف مرتبطا بتلك المعرفة المشتركة.

فالشيء المحذوف يكون قابلا لأن يفهم ويؤول من طرف السامع بحسب سياق الخطاب (فالجرجاني) أشار إلى المتكلم القائم بعملية تشفير الخطاب وإلى السامع الذي يقوم بفك الخطاب من خلال عملية التخاطب، وهنا إشارة إلى البعد التداولي.

5/ نظرية الملاءمة عند عبد القاهر الجرجاني:

مقياس الملاءمة أكثر دقة وشفافية، من المقاييس الأخرى، وبه تحدد القيمة البلاغية للنص الأدبي، عُرِفَ بين الأدباء والبلاغيين بمسميات مختلفة أهمها: الملاءمة، التناسب المشاكلة المطابقة، مراعاة الحال والمقام.

يتناول هذا المقياس أهم عناصر العمل الأدبي، وما ينبغي أن يكون بينها مِنْ توافق بدءا بملاءمة الكلمة للمعنى ولغيرها من الكلمات، مرورا بملاءمة الكلام للمتلقي وانتهاءا بملاءمة النص للسياق[2]، وهذا ما سنتناوله عند (الجرجاني).

تنبه (الجرجاني) إلى أن اللفظة يكون لها مكانٌ وترتيب محدد في أداء المعاني، وتبرز قدرة الأديب في مدى حذقه، في اختيار الألفاظ المناسبة للمعنى المقصود ويقول في ذلك "من المعلوم أن لا معنى لهذه العبارات وسائر ما يَجْرِي مجراها، مما يفرد فيه اللفظ بالنعت والصفة، ويُنسَبُ فيه الفضل والمزيُّة إليه دون المعنى، غير وصف الكلام بِحُسْنِ الدّلالة وتمامها فيما له كانت دلالة ثم تبَرجها في صورة هي أبهى وأزين وآنقُ وأعجب وأحق بأن تُستولى على هوى النفس، وتنال الحظ

[1] المصدر نفسه، ص 149.

[2] ينظر: حامد صالح خلف: مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ص 377.

الأوفر من ميل القلوب، وأولى بأن تُطْلِقَ لسان الحامد، وتطيل رغْم الحاسد، ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصحّ لتأديته، وتختار له اللفظ الذي هو أخصّ به، وأكشف عنه وأتمَّ له وأحرى بأن يكسبه نُبْلا، ويُظهر فيه مزيُّة، وإذا كان هذا كذلك، فينبغي أن ينْظَرَ إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكَلِمُ إخباراً وأمرًا ونهيًا واستخباراً وتعجبا، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة"[1].

ويضيف: "هل تجد أحداً يقول: (هذه اللفظة فصيحة)، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها"[2].

يجعل (عبد القاهر الجرجاني) أمر الملاءمة بين اللفظ والمعنى، مزية للأسلوب الأدبي ويرفض غير ذلك، فقد احتلت مكانة مرموقة عنده لأنها تضفي على العمل الأدبي بعدا جماليا، إضافة إلى تأثيرها في المتلقي.

كما اهتم (الجرجاني) بالملاءمة بين الكلمة والكلمة من ناحية الصياغة على مستوى التقاء الكلمات وتأليفها في السياق، وذلك من خلال التأليف المعنوي، وما يكون بين الكلمات من المجانسة والانسجام، ويتحقق هذا بوضع الكلمة موضعها المناسب.

وقد أجاد الجرجاني معالجة الفكرة، فكان مقياس الملاءمة بين الكلمات عنده أكثر نضجا، وأتم انضباطا، وذلك أن الإمام قد جعل هذا المستوى من مقياس الملاءمة عنصرا من عناصر نظرية النظم التي تتعامل مع المعنى واللفظ على أنهما شيء واحد[3]، ويقول في ذلك "معلوم علم الضرورة أن لن يُتَصَوَّر أن يكون للفظة تعلق بلفظة أخرى من غير أن يعتبر حال معنى هذه مع معنى تلك، ويُرَاعى هناك أمر يَصل إحداهما بالأخرى"[4]، فلا ريب عنده أنَّ لهذا المقياس نصيبا من النظم، لأنه "لا نظم في الكلم، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض،

[1] المصدر نفسه، ص(43-44).
[2] المصدر نفسه، ص 44.
[3] ينظر: حامد صالح خلف الربيعي: مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ص 392.
[4] المصدر نفسه، ص 406.

ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا مالا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس"[1].

فالمزية عنده لا تكون للألفاظ والمعاني، من حيث هي ألفاظ ومعان، "ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض، بل ليس من فضل ومزيّة إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد والغرض الذي تؤم، وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تُعمل منها الصور والنقوش، فكما أنك ترى الرجل قد تهدّى في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج، إلى ضرب من التخير والتدبر في أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجه لها وترتيبه إياها، إلى ما لم يَتَهَدَّ إليه صاحبه، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب، وصورته أغرب، كذلك حال الشاعر والشاعر في توخيهما معاني النّحو ووجوهه التي علمت أنها محصول "النظم" "[2]. فنظم الكلام فن كغيره من الفنون، يقتضي من الأديب الدقة في اختيار الأدوات الفنية والمزج والتأليف بينهما، ومن هذا فَمقياس الملاءمة بين الألفاظ واضح وجلي عند (عبد القاهر الجرجاني).

ويقول أيضا: "وهل تشك إذا فكرت في قوله تعالى: **"وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ۖ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ"** ﴿سورة هود الآية 44 ﴾، فتجلى لك من الإعجاز وبهرك الذي ترى وتسمع، أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة، والفضيلة القاهرة إلا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها مع بعض، وإن لم يعرض لها الحسن والشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية، والثالثة بالرابعة"[3]. فاللفظة إن كانت مستقلة عن أخواتها وحدها، وإن كانت فصيحة، لا تؤدي من الفصاحة والبلاغة ما تؤديه مجتمعة في سياق الكلام خدمة للمعنى المقصود.

[1] المصدر نفسه، ص 55.
[2] المصدر نفسه، ص(87-88).
[3] المصدر نفسه، ص 45.

ويؤكد ذلك في قوله: "فقد اتضح إذن اتضاحا لا يدع للشك مجالا، أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة بمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك، مما لا تعلق له بصريح اللفظ"[1].

ويؤكد هذا أكثر في ما سماه بالملاءمة بين الكلام والمتلقي، تحت محور "ملاءمة الكلام لما ينتظره المتلقي" فقال: "وليت شعري، كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟ ومعنى "القصد إلى معاني الكلم" أن تعلم السامع لها شيئا لا يعلمه ومعلوم أنك أيها المتكلم، لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول: "خرج زيد"، لتعلمه معنى "خرج" في اللغة ومعنى "زيد" كيف؟ ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها، كما تعرف ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون اسم، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل، كلاما وكنت لو قلت "خرج"، ولم يأت باسم ولا قدرت فيه ضمير الشيء، أو قلت "زيد" ولم تأت بفعل، ولا اسم آخر ولم تضمره في نفسك، كان ذلك وَصَوْتًا تصوّته سواء، فاعرفه"[2].

فالمتلقي عنصر أساسي في عملية نظم الكلام وتعليق الكلمات مع بعض، لا يستطيع المتكلم تجاوزه، لأنّ المتلقي يكتسب من الكلام بعض المرادفات أو كلمات جديدة يضيفها إلى قاموسه المعرفي، فإذا لم يكن كذلك فهو لا يحقق له بغية"[3].

فالمتكلم يراعي في كل الظروف، حال المخاطب ونوع الفائدة التي ينتظرها من الكلام وإذ لم يعدل المتكلم كلامه، وفقا لتلك الحال لم يكن لكلامه فائدة عند مخاطبه، يقول (الجرجاني): "فإن ذلك من أجل أنه لا يؤتى بالاسم معرى من العوامل إلا لحديث قد نوي إسناده إليه.

إذا كان كذلك فإذا قلت: "عبد الله"، فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلا: "قام" أو قلت: "خرج"، أو قلت: "قدم"، فقد علم ما جئت به وقد وطأت له وقدمت الإعلام فيه فدخل على القلب، دخول المأنوس به وقلبه قبول المهيأ له المطمئن إليه

[1] المصدر نفسه، ص 46.
[2] المصدر نفسه ، ص 412.
[3] ينظر: حامد صالح خلف الربيعي: مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ص 405.

وذلك لا محالة أشد لثبوته، وأنفى الشبهة وأمنع للشك وأدخل في التحقيق"[1]. فالملاءمة بين الكلام والمتلقي من أهم اهتمامات التداولية.

[1] المصدر نفسه، ص 132.

خاتمة

خاتمة:

تعد البلاغة العربية أرضية خصبة بل منطلقا لغويا عربيا لعلم جسده اللغويون تحت مسميات مغايرة، وما عبد القاهر الجرجاني وكتابه دلائل الإعجاز إلا مثال من بين آلاف البلاغيين العرب القدامى الذي أرسوا معالم هذا العلم .

ويمكن أن نجمل ما توصلنا إليه في النقاط التالية:

- إن محاولة استقراء قضايا التداولية المتجسدة في التراث البلاغي العربي تحتاج إلى قراءة متأنية، وتركيز حتى نوفي التراث حقه، لأن هذا التراث ثري، فيه كثير من مفاهيم وتصورات التداولية المعاصرة، فالأسماء والمصطلحات مختلفة ولكن المفهوم والمقصود واحد.
- عدم استقراء نشأة التداولية بسبب تعدّد مصادرها، واختلاف المذاهب، ووجهات النظر الفكرية والمعرفية.
- التداولية هي نظرية معاصرة من النظريات اللسانية، وهي ذات جذور فلسفية وقد تطورت في الآونة الأخيرة، لكونها لم تكمل ما كان ناقصا في النظرية اللسانية البنيوية وغيرها.
- التداولية تعنى بدراسة اللغة في الاستعمال، وتهتم بأقطاب العملية التواصلية فتهتم بالمتكلم ومقاصده، وتراعي حال السامع أثناء الخطاب، كما هتم بالظروف والأحوال الخارجية المحيطة بالعملية التواصلية.
- من الدارسين من جعل التداولية مقابلا لفكرة مقتضى الحال في البلاغة العربية.
- من خلال قضايا التداولية يمكننا أن ندرس التراث العربي بطريقة حديثة تخالف الدراسات القديمة.
- محور دراسة البلاغة العربية هو استعمال اللغة وممارستها أثناء العملية التواصلية، بقصد تبليغ رسالة ما، مراعية مقتضى الحال، والتداولية تعنى بدراسة اللغة في الاستعمال، لذلك فالبلاغة العربية والتداولية تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي.
- إن الأبعاد التداولية للبلاغة العربية من خلال كتاب "دلائل الإعجاز" تبين لنا، أن (عبد القاهر الجرجاني) اهتم بكل من طرفي التواصل: المتكلم والسامع بالإضافة إلى الإهتمام

بالمقام، لتحقيق التأثير في السامع وإقناعه، وإنجاح العملية التواصلية بين طرفي الخطاب وهذا يثبت البعد التداولي في البلاغة من خلال كتاب "دلائل الإعجاز".

- يعد كتاب "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني أرضية جيدة لاستقراء أبعاد النظرية التداولية التي تأسست بأيادي غربية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

المصادر:

1. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط 5، 2004.

المراجع:

الكتب العربية:

1. أحمد أبو المجد: الواضح في البلاغة (البيان، المعاني، البديع)، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2010.

2. أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، 1985.

3. أحمد المتوكل: الوظيفة بين الكلية و النمطية ، دار الأمان الرباط، المغرب، 2003.

4. أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة في (المعاني، والبيان، والبديع)، القدس، (د.ت).

5. أحمد محمود المصري: رؤى في البلاغة العربية دراسة تطبيقية لمباحث علم البديع دار الوفاء، مصر، ط 1، 2008.

6. أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مكتبة لبنان، بيروت، ط 2ـ 1996، ص 195.

7. أمين خولي: مناهج تحديد (في النحو والبلاغة والتفسير والأدب) دار المعرفة، مصر، ط 1، 1961.

8. انعام نوال عكاوي: المعجم المفصل في علوم البلاغة (البديع، البيان، المعاني) تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 1996.

9. بن عيسى بالطاهر : البلاغة العربية (مقدمات وتطبيقات) دار الكتاب الجديد المتحدة، ط 1، 2008.

10. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1994.

11. الجاحظ(أبو عثمان بن عمرو بن بحر): البيان والتبيين، تح :عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة،مصر، ج 1، 1998.

12. الجرجاني (علي بن محمد): كتاب التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 4 1998م.

13. حسن جمعة: في جماليات الكلمة (دراسة جمالية بلاغية نقدية)، منشورات اتحاد الكتاب، دمشق، 2002.

14. الخطيب القزويني: الايضاح في علوم البلاغة، تح: إبراهيم شمس الدين، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ،2003م.

15. خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، العلمة الجزائر،ط 2009،1.

16. درويش الجندي: نظرية عبد القاهر الجرجاني في النظم، مكتبة نهضة مصر.

17. السكاكي (أبو يعقوب): مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 1987م.

18. صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، مكتبة لبنان شرون، لونجان،مصر، ط 1، 1996.

19. طه عبد الرحمان: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط 2، 2000.

20. عاطف فضل محمد :البلاغة العربية،دارالميسرة،عمان،الأردن،ط 2011،1

21. عبد الحميد السيد : دراسات في اللسانيات العربية (بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والدلالية)، دار الحامد، عمان، الأردن، 2003.

22. عبد الرحمان حسن حبنك الميراني: البلاغة العربية (أسسها وعلومها وفنونها)، دار الشامية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ج 2، ط 1، 1996.

23. عبد القاهر الجرجاني: العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة ،ط 2.

24. عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط 1، 2004.

25. عبده عبد العزيز قلقيلة: البلاغة الإصطلاحية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 3،1992.

26. عمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الإختلاف، ط 1، 2003.

27. قدور عمران: البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني: عالم الكتب الحديث إربد، الأردن، ط 1، 2012.

28. محمد طلحة : تداولية الخطاب السردي، دراسة تحليلية في وحي القلم للرافعي، عالم الكتب إربد، الأردن، ط 1 ،2012.

29. محمد محمد يونس علي: مقدمة في علم التخاطب والدلالة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي ليبيا، ط 1، 2004.

30. محمد مفتاح :تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، ط 3.

31. محمود أحد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة، 2002.

32. محمود أحمد نحلة: الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر، في اللغة والأدب، إعداد وتقديم: محمود مصطفى أبو شوارب، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ط 1، 2004.

33. محمود طلحة: مبادئ تداولية في تحليل الخطاب عند الأصوليين، عالم الكتب،، إربد، الأردن، ط 1، 2014.

34. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط 1، 2005.

35. نعمان بوقرة: اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، الأردن،ط 1،2 009.

36. نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والإجراء، بيت الحكمة، العلمة ، الجزائر، ط 1، 2009.

37. أبو هلال العسكري: الصناعتين، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو فضل إبراهيم، القاهرة، 1952.

38. وليد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، دمشق، 1983.

39. يوسف أبو العدوس : مدخل إلى البلاغة العربية، دار المسيرة، عمان ، ط 1، 2007م

الكتب المترجمة:

1.أن روبول، وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس وآخرون، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 2003،1.

2.أوستين، نظرية أفعال الكلام (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء ،1991.

3.الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجزائر، 1992.

4.فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، 1986.

5.فريدينان دو سوسير : علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز،دارالأفاق العربية، الموصل، بغداد، 1985.

6.فليب بلانشيه: التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر حباشة، دار الحوار، سوريا، ط 1، 2007.

المعاجم:

1. الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر): أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 1، ج 1، 1998.

2. ابن فارس (أبو الحسن أحمد): معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط 2، مج 2، 1991.

3. الفيروز أبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب الشبرازي): القاموس المحيط، ج 3.

4. مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ط 1، 1980.

5.ابن منظور (محمد بن مكرم الإفريقي المصري) : لسان العرب ، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 1، ج 11.

الدوريات والمجلات:

1.باديس لهويمل: التداولية والبلاغة العربية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 7، 2011.

1.الطاهر لوصيف: التداولية اللسانية، مجلة اللغة والأدب، ملتقى علم النص، قسم اللغة العربية وأدابها، جامعة الجزائر، ع 17، جانفي، 2006

2.عبد الحليم بن عيسى: المرجعية اللغوية في النظرية التداولية، دورية فصلية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، جامعة وهران، الجزائر، ع 1، 2008.

3.ليلى كادة: الأبعاد التداولية في المنظومة البلاغية، فصل الخطاب، مخبر الخطاب الحجاجي، أصوله ومرجعياته وآفاقه في الجزائر، جامعة ابن خلدون، دورية أكاديمية، ع 6، تيارت، الجزائر، أفريل، 2004.

4.محمد السيدي: إشكالية المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحواري، مجلة فكر ونقد، الرباط، المغرب، ع 25، 2000.

فهرس الموضوعات

الفهرس

الفهرس

مقدمة:.....أ

الفصل الأول : بين التداولية والبلاغة العربية قراءة في النشأة والمفهوم

المبحث الأول: الجهاز المفاهيمي للتداولية.....6

1/ مفهوم التّداوليّة:.....6

1-1 عند الغرب:.....6

1-2 عند العرب:.....7

2/ نشأة التداولية وتطورها:.....11

3/ علاقة التداولية بغيرها من العلوم الأخرى:.....13

1-3 اللسانيات البنوية:.....13

2-3 النحو الوظيفي:.....13

3-3 علم الدلالة:.....14

4-3 تحليل الخطاب:.....15

5-3 البلاغة العربية:.....15

4/ مباحث اللسانيات التداولية:.....16

1-4 نظرية الأفعال الكلامية:la théorie des actes de parole.....16

2-4 القصدية : Intentionnalité.....20

3-4 الافتراض المسبق: Présupposition.....21

4-4 الاستلزام الحواري: L' implication conversationnelle.....22

5-4 نظرية الملاءمة :Théorie de la pertinence.....24

5/ أهمية اللسانيات التداولية:.....26

المبحث الثاني: البلاغة المفهوم والنشأة.....27

1/ مفهوم البلاغة:.....27

2/ علوم البلاغة عند عبد القاهر الجرجاني:.....29
1-2 علم المعاني:.....29
2-2 علم البيان:.....32
3-2 علم البديع:.....37
3/ وظيفة البلاغة وأهمية دراستها:.....39
1-3 وظيفة البلاغة:.....39
2-3 أهمية دراسة البلاغة:.....39
الفصل الثاني : ملامح الدرس التداولي في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني
المبحث الأول: التعريف بعبد القاهر الجرجاني و كتابه دلائل الإعجاز.....42
1/ التعريف بعبد القاهر الجرجاني:.....42
2/ كتاب دلائل الاعجاز:.....43
أ/ الهدف من كتابة الكتاب:.....43
ب/ سبب التسمية:.....43
ج/ مباحث الكتاب: (منهجه).....44
د/ طباعته:.....44
هـ/ النسخ:.....44
المبحث الثاني: تجليات الدرس التداولي في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني.....45
1/ ملامح نظرية أفعال الكلام عند الجرجاني.....46
2/ القصدية:.....50
3/ ظاهرة الاستلزام الحواري عند الجرجاني:.....54
1-3 الكناية:.....55
2-3 المجاز:.....56
4/ الافتراض المسبق:.....58
5/ نظرية الملاءمة عند عبد القاهر الجرجاني:.....60
خاتمة:.....66

قائمة المصادر و المراجع.....69
الفهرس.....75

ملخص

الملخص

التدولية علم جديد للتواصل ،تدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه،كما تبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة واضحة وناجحة، ومن هنا جاءت تسميتها بعلم الاستعمال اللغوي

وتأتي هذه الدراسة لإثبات الأبعاد التداولية في البلاغة العربية القديمة ،وهذا هو الهدف الأساسي في هذا البحث وذلك في محاولة لتقريب هذا المنهج الغربي الحديث،وذلك في محاولة لتقريب هذا المنهج الغربي الحديث من موروثنا العربي القديم ،واستثمار هذا المنهج التداولي لإعادة قراءة هذا التراث قراءة حديثة.

وقد اقتصرنا في بحثنا على تطبيق مباحث التداولية (نظرية أفعال الكلام ،الاستلزام الحواري ،نظرية الملاءمة ...)في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ،كونه يعد قطبا من أقطاب البلاغة العربية ،وماجاء في كتاباته يعد ملخصا لعلم البلاغة العربية .

Summary

Pragmatics is a new science of communication studing the relationship of linguistic activity to its user as well as searching for the factors that make the speech clear and successful

This study come to prove the pragmatic aspects in the Arabic old rhetoric. that is the main aim of this research which trying to opproximate this modern western method to reread this heritage with modern read which many be help close a gap between the Arabic heritage and the modern western methods

We have limited our research to the application of pragmatic discussions (theory of speech act, implicature conversational, theory of relevance…)in the book of dala'il al-I'jaz(intimations of inimitability) of abdul qahir al-jarjani as he is one of the poles of arabic rhetoric,and wath his writing have brought and have comme are a summary of the science of Arabic rhetoric .